

اليابان من الديمقراطية إلى الفاشية  
دراسة تاريخية في التطورات السياسية في اليابان (١٨٦٨-١٨٩٠)  
أ.م.د.نشأت كامل محمد  
قسم التاريخ  
كلية التربية للبنات

**Japan Transformation From Democracy to Authoritarian  
Historical Study in Japan Political Developments  
(1868-1890)**

**Summary**

In January 3, 1868 a group of Samurai succeeded in overthrowing the powerful Tokugawa Shogunate, and their entry to power called a restoration of the Emperor "Meiji". They used the "Restoration" to effective power.

Restoration was really a kind of revolution, but not a revolution from below, rather from above, this included the geographical basis of state power to elites from the western and southwestern "hans". The new Meiji rulers became an Oligarchy that ruled through the emperor, who was no more than rubberstamp for their "advices".

The new rulers clearly recognizing that the west was the greatest threat to Japan's integrity and existence. They proposed as the best to build a "rich country and strong army" based on western technology and institutions, so they established universal primary education and setup a number of universities. They undercutting the Samurai's monopoly on the right to bear arms, thus undercutting the Samurai's independent basis of power. The Oligarchy transformed the country from an apparent feudal back water to a dynamic and expansionary industrial state.

But, the press was subject to wide control and censorship, education was the tool of the government to produce docile servants of the state targets since the emperor was commander-in-chief and theoretically had direct control of the armed forces the ministers of army and navy had to have direct access to him and therefore could go over the heads of cabinet and diet. It was decreed that only a general on the active list could be minister of army and only admiral on the active list could be minister of the navy. The effect of this obvious, whenever the tow armed services were displeased at government policy they could overthrow a cabinet by resigning. The 1889 constitution which was given to the people by the emperor based on Prussian model: the emperor should retain effective power, the parliament should have a consultative role, and the parties should be an important opposition rather than potential alternative government.

On the surface, Japanese government was liberal and parliamentary, or on other words it was western on the surface but, deep within it was martial and authoritarian.

خضعت اليابان لقرنين ونصف من الزمن (١٦٠٣-١٨٦٧) لحكم شوجونيه الطاكوجوا Tokugawa Shogunate وصف المؤرخون الغربيون حكمها بأنه (متخلفاً ومنغلقاً) بالقياس والمقارنة مع دولهم وليس بالقياس إلى ما آلت إليه دول جوارها الإقليمي بما فيها الصين. عد مؤرخون آخرون أن حكمها أنضج الظروف الموضوعية لانتقال اليابان (من دولة إقطاعية لا مركزية إلى دولة قومية مركزية) فهي التي أنجزت لليابان وحدته السياسية والاقتصادية، وهي التي ثورت قطاع الزراعة ونقلت مسالك تجارة اليابان من الصين وكوريا إلى دول أوروبا وبدا حققت نقلة نوعية في الاقتصاد الياباني من اقتصاد زراعي قائم على مبدأ سد الحاجة إلى اقتصاد السوق وبدا فتحت الطريق أمام التحول الرأسمالي للاقتصاد الياباني. أقامت صرحاً علمياً أنفقت عليه بسخاء وهو معهد بانوشيرا بيشوا عام ١٨٥٥ Bansho shira besho الذي خرج طبقة التكنوقراط وفي مجالات تخصصية مختلفة شكلوا قاعدة علمية رصينة اعتمدتها السلطة التي أسقطت حكمها. الشوجونيه أرست مفهوم العمل الجمعي بدلاً من الفردية الليبرالية والذي وظفته السلطة التي أعقبتها في

تنفيذ (التحديث والعصرنة) وهي التي جعلت من الشنتوية ديناً رسمياً وحرمت المسيحية وأخضعت البوذية والكنفوشية لها. أحييت السلطة التي أسقطتها الشنتوية وبالغت في طقوسها ووظفتها بما يخدم مراميها بمنطق أن الامبراطور هو (الإله على الأرض) وقدسيته تجعل ما يصدر عنه والذي هو بإيحاء منها قابل للتنفيذ وليس للنقاش(1).

تعرضت الشوجونيه للسقوط مع كل ما أنجزته وللسقوط أسبابه.

سقطت الشوجونيه ولم يكن سقوطها بفعل نزوعها الاستبدادي أو تخلفها الفكري والسياسي والاقتصادي بل بفعل عوامل خارجية. حقاً أن العوامل الداخلية قد أنهكت قدراتها وأربكت مسارات عملها وجعلتها مهياً للزوال والصورة على هذا النحو مليئاً بها تاريخ اليابان السياسي حيث تظهر أسر وتزول لتحل محلها أسرة أخرى غير أن المهم هذه الصراعات كانت تجري داخل اليابان دونما دفع أو عون خارجي. تجسدت العوامل الخارجية بما يلي:

أ. وصول الإرساليات التبشيرية المسيحية إلى اليابان بدأ بعام ١٥٤٩ الذي حظ فيه المبشر الأسباني الكالفني فرانسيس أكسفير "Francis Xavier" وخلال مدة مكوثه التي طالت حتى عام ١٥٥١م استجاب لدعوته عدداً من صغار ملاك الأراضي وحشد من فقراء الفلاحين ثم ما لبثت أن تصاعدت أعداد المنتصرين ففي خلال عقد من الزمن بلغ عدد الذين تنصروا أكثر من (١٥٠.٠٠٠) في قرى جزيرة كيوشو وامتدت لتشمل قرى صغيرة حول كيوتو(2). هيداياشي الذي خاض حروباً طاحنة من أجل وحدة اليابان القومية وصف المسيحية بأنها الجرثومة التي ستفتك بالجسد الياباني وتمزق أوصاله لذلك أصدر أمراً عام ١٥٨٧ بإقصاء جميع المبشرين ووضع مناطق شرق اليابان التي تنصر بعض من أهلها تحت سيطرته المباشرة في حين أياسو طاكوجوا لم يحارب المسيحية كعقيدة دينية ولكنه نظر إليها نظرة شك عميقة مفادها أنها تهديد داخلي يمزق وحدة اليابان الوطنية من خلال تمزيقه لوحدة الأمة العقائدية كون المبشرون وصفوا الديانة الشنتوية بأنها ديانة وثنية إحادية ونبذ الفكر الكنفوشي لأنه دعا إلى تأليه الامبراطور. يتجسد خطرها الخارجي بأن هؤلاء المبشرون ليسوا أكثر من مجسات استعمارية للدول الأوروبية التي همينت جيوشها على دول الجوار الجغرافي لليابان(3).

أدرك أياسو هذه المخاطر الأمر الذي دفعه وخلفاءه من بعده إلى إصدار مراسيم وقرارات تنفيذية بتحريم المسيحية وطرده جميع المبشرين. كما وتم طرد الجالية الإسبانية من البلاد عام ١٦٢٤. اتهمت الإرساليات التبشيرية بأنها هي التي تقف وراء ثورة فلاحو قرية سبنيمار Sepnemar (في جزيرة كيوشو) ١٦٣٧-١٦٣٨. كشفت المعارك التي خاضتها قوات الشوجونيه ضد المتمردين عن مدى ضعف القوات في تدريباتها وسوء تسليحها. الإسناد الفعلي للقطعات البحرية الهولندية حسم الموقف وقضى على التمرد فحظيت هولندا بمكانة خاصة فأضحت مصدر الشوجونيه للحصول على السلاح ولغتها أصبحت لغة العلم والمعرفة ومركزها التجاري في نكازاكي له حظوة لدى المتعلمين والمتطوعين إلى مكونات حضارة الغرب في حين طردت الجالية البرتغالية من البلاد عام ١٦٣٨ وحرمت الباكوفو التعامل مع كل من إسبانيا والبرتغال(4).

ب. العزلة المجيدة Splendid Isolation ١٦٣٧-١٨٥٤

عاش آل طاكوجوا هاجس الخوف من ابتلاع دول الغرب لليابان والمتواجدة جيوشها على أراضي وبحار دول جوارها الجغرافي (تاييلند، الملايو، أندونيسيا، الفلبين) أو قد يحصل لليابان ما حصل للصين والتي باتت شبه مستعمرة غربية هذه الهواجس ليست لها ما يدعمها فلقد تجمعت لها معلومات استخباراتية تفيد باستعدادات الأسطول الإسباني الجارية على قدم وساق ومنذ عام ١٦٢٢. فسرت دوافع الغزو على أنها بقصد الانتقام من اليابان لأنها اتتهجت سياسة البطش والتكيل بالمبشرين والمنتصرين" وما تعرضت إليه الجالية الإسبانية على وجه الخصوص والأوربيين على وجه العموم(5).

أبدت الدوائر المخابراتية الهولندية صحة ما تجمع للباكوفو من معلومات. اتخذت الباكوفو سلسلة من الإجراءات الاحترازية حرمت بها على اليابانيين المتواجدين في الخارج من العودة إلى اليابان ومن يعود دون إذن مسبق من السلطات يكون الموت عقوبته. حرمت على اليابانيين في الداخل من إجراء أي اتصال بالأجانب و الترويج لأفكارهم مبعث ذلك هو خشية تعاون يابانيو الداخل والخارج مع القوى الأوروبية أو أحداها على غزو اليابان(6).

حاولت دول الغرب وبإصرار طرقت أبواب اليابان تحت ذريعة إقامة صلات تجارية معها، أولى هذه المحاولات قامت بها روسيا (١٧٨٠، ١٧٩٢، ١٨٠٤) لإجبار اليابان على فتح منافذ للتجارة مع روسيا عبر جزر كاتشاتكا، الكوريل وسخالين. انتهت هذه المحاولات بالفشل ولكنها نبهت سلطات الطاكوجوا إلى خطورة هذه الجزر التي قد تكون منفذاً للتسلل الروسي إلى الأراضي اليابانية. وصلت سفن حربية بريطانية (١٨٠٦-١٨١٤) المياه اليابانية بحثاً عن سفن تابعة للحكومة الهولندية المتعاونة مع نابليون في فرض الحصار القاري على بريطانيا رافقتها سفن تجارية للبحث عن منفذ لعلاقات بريطانية-يابانية تجارية ولكنها هي الأخرى فشلت (7).

سعت الولايات المتحدة سعياً جاداً إلى فتح أبواب اليابان أو على أقل تقدير إيجاد سبل للتعاون المشترك في مجالات تأمين النقل البحري لخطوطها الملاحية المنطلقة من نيو إنكلند إلى الشرق الأقصى. انتزعتها ليكاليفورنيا المطللة على المحيط الهادي في حربها مع المكسيك عام ١٨٤٤ أوجد لها خطأ ملاحياً مباشراً من كاليفورنيا إلى الصين. دخول السفن البخارية الكبيرة في عمليات النقل البحري أوجب الحصول على محطات تموين (الماء الفحم الحجري) ولإنقاذ السفن التي قد تجنح. اتخذت اليابان سلسلة من القرارات خففت بموجبها الحظر المفروض على اقتراب السفن الأجنبية من المياه اليابانية فسمحت للسفن الأجنبية الرسو في موانئها على أن لا تتجاوز فترة الرسو مدة التموين مبعث هذا التغيير هو ما أصاب الصين بعد حرب الأفيون الأولى (١٨٣٩-١٨٤٢) فخشت اليابان العاقبة. لضمان استمرار النهج الياباني هذا وديمومته زارت الموانئ اليابانية زيارات ودية قطع من الأسطول الأمريكي أولها بقيادة الكماندار بيدل ١٨٤٦ والثانية بقيادة الأدميرال كالين ١٨٤٩. لم تقنع هذه الزيارات اليابانيين على تنظيمها وفق معاهدات واتفاقات بينها وبين الولايات المتحدة. أصرت اليابان على العزلة وتأكيداها بعدم حاجتها إلى تجارة الآخرين (8). لجأت الولايات المتحدة إلى دبلوماسية القوة فأرسلت أربع من بوارجها بقيادة الأدميرال ماثيو كالبرايت بيري. رست السفن في ميناء إيدو.

طلب الأدميرال مقابلة الشوجون إيموشي لتسليمه رسالة من الرئيس الأمريكي فليمور ميلارد حملت الرسالة المطالب الأمريكية بفتح موانئ اليابان أمام سفنها والتعاون المشترك في مجالات النقل البحري والإنقاذ البحري. مكث بيري أسبوعاً ثم غادر إيدو صوب الصين التي اندلعت فيها ثورة التاينغ (١٨٥٣-١٨٦٤) واعدت بالعودة في الخريف المقبل غير أنه عاد في شباط/١٨٥٤. أوضح لليابانيين أنهم أمام خيارين لا ثالث بينهما، أما الحرب أو القبول بالمطالب الأمريكية. أذعنت الشوجونية فوقعت على اتفاقية كاناجوا في ٣١ آذار/١٨٥٤ ثم أُنعت بالتوقيع على معاهدة أشمل لتنظيم العلاقة بين البلدين و على كافة الأصعدة. أعدت المعاهدة الجديدة وتم التوقيع عليها في تموز ١٨٥٨ احتلت بمقتضاها الولايات المتحدة مكانة الدولة الأولى بالرعاية. نظمت بنود المعاهدة (فتح موانئ جديدة أمام السفن الأمريكية، حق الإقامة للأمريكيين أينما شاءوا في الأراضي اليابانية من خلال إقامة مستوطنات خاصة بهم، إقامة مستودعات للتخزين في يوكاهاما كودات وناكازاكي، إلغاء قرارات تحريم المسيحية تحت ذريعة الحرية الدينية) (9).

ج. فتح أبواب اليابان على مصاربعها أمام الغرب قاد إلى هيجان شعبي مسلح (١٨٦٠-١٨٦٤) تحت شعارهم المركزي "اطردوا البرابرة ومجدوا الامبراطور". لقمع هذا التمرد استخدم لي تاوسكي رئيس سلطة الباكوفو والمعروف بأنه أكثر رجال الطاكوجوا ميلاً للغرب بل وكان عازماً من خلال توقيعه على المعاهدات مع الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية لمعاهدات انساي (١٨٥٨) على إرساء أسس لعلاقات بناءة مع الغرب، إيمانه هذا دفعه إلى استخدام كل أساليب البطش للتكيل بالمعارضة. عرفت حملته "بحملة تطهير انساي". دفع حياته ثمناً لها حيث اغتاله رجال من ميتو رداً على الفضائح التي ارتكبها بحق المعارضة والمعاملة السيئة التي تلقاها منه سيدهم "دايمويتو". توجهت أعداد من الديمو إلى القصر الامبراطوري في كيوتو في تحدي صريح لأوامر الشوجونية التي تحرم على أي ديمو الاتصال المباشر أو غير المباشر مع الامبراطور. تعاون الوافدون مع أمراء البلاط المعادين للشوجونية وخاصة سانجو وإياكورا وأقنعوا الامبراطور بعدم التصديق على المعاهدات وهي

حجة الشوجونيه أمام دول الغرب بعدم تنفيذ بنودها إلا بعد تصديق الامبراطور عليها وهي في الواقع خشت السخط الجماهيري من التنفيذ كما أنهم استصدروا أمراً من الامبراطور بطرد الأجانب، حدد يوم ٢٥/حزيران/١٨٦٣ موعداً لتنفيذه(10).

استجابت مقاطعتي شوشو وساتسوما للقرارات وأمطرت مدفعية شوشو السفن الغربية المارة عبر مضيق شيموتسكي بوابل من نيرانها في حين قام رجال من ساتسوما بحرق القنصلية البريطانية مرتين ونفذوا أحكام الإعدام بالتعاون مع قوات الاحتلال من يابانيين وصينيين حتى أن مترجم هارس نفسه قد قتل. هجر الدبلوماسيون الغربيون مقرهم في إيدو واتجهوا صوب يوكاهاما.

شهد عام ١٨٦٤ نقطة التحول الكبرى في مسار عمل ساتسوما حينما طرحوا شعار للخلاص طريق واحد "إسقاط الشوجونيه" التوقيت جاء مناسباً والشعار يدل على عقلانية وإدراك واضح من أن المجابهة مع الغرب قد تقودهم إلى مصير الصين وأن الشعار يقصد به تحميل الشوجونيه مسؤولية الإخفاق في الدفاع عن الوطن. لاقى الشعار ترحيب بريطانيا فأمدت ساتسوما بالسلاح والمعلومات الاستخباراتية عن وضع الشوجونيه. كشف السير هاري باركس اتصالاته مع رجال ساتسوما ودفعهم للالتقاء مع رجال شوشو، هذا الدفع أسفر عن التقاء الطرفين في تحقيق الشعار المطروح "إسقاط الشوجونيه" ودخلوا بحلف سري مع بعضهم البعض وقع في السابع من آذار ١٨٦٦ لتحقيق هذا الهدف. أمدت ساتسوما شوشو بالسلاح الذي مصدره بريطانيا. بريطانيا وجدت في التغيير المرتقب ضالتها حيث هي التي ستلعب الدور الموجه لدولة ما بعد الطاكوجو سيما وأنها أصبحت شريك اليابان التجاري الثاني بعد الولايات المتحدة. كما أن هذا التغيير سيخدم مصالح بريطانيا في عموم جنوب شرق آسيا والصين منها بصفة خاصة. اندفعت فرنسا من أجل أن يكون لها دوراً فاعلاً في اليابان بإسنادها المطلق للشوجونيه في صراعها مع المقاطعات المتمردة وخاصة شوشو (١٨٥٩-١٨٦٤). الدعم هذا هدفت من ورائه فرنسا الهيمنة على اليابان بما يمكنها من تعزيز وجودها في الهند-الصينية غير أن ما نجح فيه باركس أخفق فيه وزير فرنسا المفوض في إيدو ليون روش والإخفاق مؤداه أن سير الأمور كانت لصالح قوى التغيير وليس للشوجونيه(11).

وفاة الشوجون أميروشي (١١/آب/١٨٦٦) أوجد صراعاً حاداً بين أجنحة أسرة الطاكوجو انتهى بتولي كيكى (وهو من أسرة ميتو فرع من أسرة الطاكوجو الموالية لعودة الامبراطور). كيكى كان أضعف من أن يحكم في ظل ظروف استثنائية وهي أكبر من قدراته، خواء الخزنية، قوات الاحتلال تجوب أرض ومياه اليابان. المقاطعات منقسمة أو في حالة ترقب، الضبط بقصد التصحيح أصبح عسيراً. توفي عام ١٨٦٧ الامبراطور كومي. خلفه على العرش الامبراطوري ابنه ميتسو هيوتو Mutsu Hito وهو ابن الرابعة عشر تولى الوصاية عليه الأمير Sanjo Sonetomi (من أسرة الفيوجورا وهي فرع من فروع الياماتو التي تنتمي إليها الأسرة الامبراطورية) الوصاية شيء وإدارة الأمور شيء آخر فكل مؤشرات الأحداث تشير إلى أن الموقف المتفجر يصعب التكهن بمساراته. هذه التكهنات حسمتها القوات المتحالفة للمقاطعات الأربعة بالتحرك صوب كيوتو. خشى دايمو توسو اندلاع حرب أهلية فاقترح تنازل الشوجون عن كافة صلاحياته للامبراطور. قبل الشوجون المقترح وقدم الاستقالة في التاسع من تشرين الثاني ١٨٦٧. قرنت استقالته ببعض المطالب منها راتب تقاعدي له ولأحفاده من بعده، تخصص له ولأسرته أراضٍ لا تقل في مساحتها عن مساحة مقاطعة ساتسوما. الديموات الذين شايعوه يجب أن يعاملوا باحترام ورأفة نظير تأديتهم قسم الولاء للسلطة الجديدة. عارض الاتفاق مقاطعتي أيزو Azizu ووكيماستو Wakamats. تمرد هذه المقاطعات وقيام قوات مقاطعة أيزو بالتحرك صوب كيوتو أعطى القوات المتحالفة والمتفقة سراً مع إيواكورا Iwakura (وهو أحد نبلاء القصر الذين ينتمون إلى أسرة فيوجورا Fujiwara وله صلات سرية مع قوى التحالف الثنائي اتفقوا من خلالها على اقتلاع جذور الشوجونيه وبدون أي طول وسطية)فرصة تحقيق ما اتفقوا عليه وإن كان تحرك قوات هذه المقاطعة قد جرى دون علم وموافقة الشوجون المستقيل. خاضت القوات المتحالفة للمقاطعات الأربع حرباً ضروس ضد المقاطعات المتمردة عرفت بحرب الإعادة أو حرب بوشين Bushen war (كانون الثاني ١٨٦٨-مايس ١٨٦٩) وببسر انتهت الشوجونيه واقتلعت جذور أنصارها(12).

اقتحمت القوات المتحالفة في الثالث من كانون الثاني ١٨٦٨ بوابة القصر الامبراطوري في كيوتو تحت قيادة سابجوتا كاموري (قائد قوات ساتسوما). بدأت مراسيم الإعادة بانتقال الامبراطور من كيوتو إلى إيدو (العاصمة السياسية لليابان في عهد الطاكوجو). دخل الامبراطور قلعة الشوجون في مايس ١٨٦٨ والتي أصبحت تعرف بالقصر الامبراطوري غير اسم العاصمة (إيدو) إلى طوكيو (أي العاصمة الشرقية) وذلك في الثالث من أيلول/١٨٦٨(13).

فسرت أحداث ١٨٦٧-١٨٦٨ من مدارس فكرية عدة وشخصيات تاريخية مطلعة لسبر غور هذه التجربة الفريدة في حدوثها وما تمخض عنها من نتائج لم تمس اليابان وحده بل آسيا بمجملها واهتزت لها أوروبا وتطلعت كثير من الشعوب إليها، عبر المؤرخ الأمريكي J.W. Hall عن رأي المدرسة الأمريكية حين قال (شهدت اليابان القليل من التناقضات الاجتماعية والعقائد السياسية التي كانت وراء الثورتين الفرنسية والروسية (١٧٨٩، ١٩١٧) لذلك فالميجي أيشن ليست ثورة برجوازية ولا ثورة (طبقية) فلاحية رغم أن الفلاحين والبرجوازية التجارية شاركت فيها. ما حدث هو انقلاب سياسي قادته الأوساط الأرستقراطية لعصرنة اليابان وتحقيق مصالحها)(14) يرى أدوين ريشاور (وهو أمريكي من أصل ياباني شغل منصب سفير الولايات المتحدة في اليابان ١٩٥٨-١٩٦١) إن أحداث كانون الثاني ١٨٦٨ هي ليست ثورة من الأدنى إلى الأعلى كما هو في الثورتين "الفرنسية والروسية" وهي ليست ثورة من الأعلى إلى الأدنى كما هو الحال في الثورات والحركات القومية في أوروبا (١٨٢٠-١٨٤٨) بل هي انتقال سلمية للسلطة قام بها نفر من المتتورين من ساموري الصنف الثاني من مقاطعات غرب اليابان وبالتعاون مع أمراء القصر أمثال Konoe و Saionji Iwakura والذين تولوا المناصب المفصلية في الدولة في حين تولى من شاركهم التنفيذ المناصب الوسطية التي لها صلة بصنع القرار(15). إن ما حدث في (١٨٦٧-١٨٦٨) في منظور بعض الباحثين السوفيت هي ثورة برجوازية وهي لا تختلف عن الثورات البرجوازية في أوروبا لتحويل اليابان من الإقطاع إلى الرأسمالية لأن الثورة تتحدد طبيعتها بالمنافع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحققها وليس بالانتماء الطبقي والخلفية الاجتماعية لقادتها(16) بينما يرى W.G. Beasley أن النمط الذي جرى به التحول في اليابان من الإقطاع إلى الرأسمالية هي حالة مشابهة تماماً لما جرى في بروسيا ففي كلتا الحالتين لم يكن التحول قد تم نتيجة ثورة برجوازية ضد الإقطاع بل تحول تدريجي نحو الرأسمالية قادته الأرستقراطية التي اقتربت من أهدافها من الفكر البرجوازي(17).

يقيناً أنه خلال الفترة الواقعة بين (١٨٦٨-١٨٧١) لم يكن هنالك فهماً واضحاً ومحددًا لطبيعة السلطة الجديدة وتوجهاتها، بل كانت هنالك خطوات مرحلية متلاحقة فرضتها طبيعة التحولات التي مرت بها (حركة الإعادة)، أولى تلك الخطوات كانت عملية تطهير واسعة لنبل القصر المعادين للحركة (أولئك الذين أبدوا وسعوا إلى إيجاد صيغة توافقية بين الامبراطور والشوجون تكون السلطة الفعلية للامبراطور). أعقبتها خطوة أساسية أخرى وهي إعلان القسم الامبراطوري أو ما عرف بميثاق الأمة Charter Oath وذلك في الثامن من نيسان ١٨٦٨ وحرب بوشين لا زالت مستعرة. صاغ بنود الميثاق اثنين من أكثر سياسيي اليابان تأثراً بالفكر الليبرالي وهما فوكيولا Fukaila وأرينوري Arinori. عرضت على البلاط فأقرها. صدرت وهي تحمل توقيع الامبراطور. حوى الميثاق على خمسة بنود مثلت منهاج العمل المستقبلي للسلطة:

١. ستدعى مجالس تمثيله لتحكم الأمة وفقاً لآراء أبنائها. تلغى الأسس المعتمدة قبل هذا التاريخ.
  ٢. الإقصاء التام لكل مؤسسات ونظم وتقاليد النظام السابق وعدم السماح بظهورها من جديد وبأي صورة من الصور. ستقام المؤسسات والنظم الجديدة على أساس من العدل والمساواة.
  ٣. المساواة في الحقوق بين الجميع حكماً ومحكومين من مدنيين وعسكريين الذين يجب أن يكونوا على وفاق تام وأن تدار الأمور بشيء من الحكمة والحسم، ذلك من أجل ازدهار الامبراطورية ورخائها وتحقيق الشعور بالاطمئنان وإزالة دواعي القلق وهواجس الخوف عند الجميع.
  ٤. على جميع موظفي الطغمة السابقة الالتحاق بأعمالهم وتقديم خبراتهم وخدماتهم من أجل إقامة إدارة وطنية لعموم اليابان.
  ٥. السعي في سبيل الحصول على المعرفة من شتى أمم الأرض من أجل ازدهار الامبراطورية ومنعتها(18).
- أعطيت تفسيرات عدة لأسباب صدور هذه الوثيقة. يرى البعض أن غرضها التهذئة السياسية لكسب الوقت لكي تجذر السلطة الجديدة وجودها في حين يرى البعض الآخر أن الوثيقة ببونها خاطبت الجميع من راديكاليين، محافظين وإصلاحيين كما حملت أسباب الترضية لأعوان النظام السابق وبذا فإن ما جاءت به يعد أساساً للمصالحة الوطنية.
- أوضحت الوثيقة الاتجاهات المستقبلية للحكومة صوب بناء دولة حديثة وعلى النسق الذي بنت به أوروبا دولها. أزاحت مخاوف البعض ممن كان يعتقد من أن السلطة الجديدة القائمة على تحالف (المقاطعات التي أزاحت قواتها الشوجونية) ستكون البديل الجديد

للسلطة (الباكوفو). أوضح الميثاق وبشكل جلي بأنه سوف لن يكون هنالك أي تساهل اتجاه أي عمل عدواني ضد الأجانب. خاصة إذا كان مصدره الساموري (تعرض الأجانب إلى المضايقات والاعتداءات خلال الشهور الأولى لسقوط الشوجونيه حيث اعتقد البعض أن الفرصة سانحة لإجبار الغرب على إلغاء معاهدات أنساي) تعرض باركس نفسه لمحاولة اغتيال في آذار ١٨٦٨. نصت الوثيقة على الفصل بين السلطات لثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية) ولكن بصيغ عامة مبهمه، أصبح تفسيرها موضع نقاش محتدم بين القوى السياسية استمر حتى تشريع دستور ١٨٩٩ (19).

حلت جميع مؤسسات وهيئات النظام السابق ومن أجل منع حدوث فراغ سياسي أمني أسست ثلاثة مكاتب تولت مهام السلطة الجديدة. هذه المكاتب ترتبط ارتباطاً مباشراً بالامراطور وهي مكتب (أو الأمانة العامة) لرئيس المجلس الامبراطوري، مكتب للمجلس الامبراطوري ومكتب مستشاري المجلس الامبراطوري. اقتصرت التعيينات في هذه المكاتب على نبلاء القصر وبعض من رموز المقاطعات المتحالفة. لم يكن هنالك وضوح في طبيعة ومهام كل مكتب من هذه المكاتب والتداخل بين أعمال كل منها أوجب ضرورة إعادة هيكلة السلطة الذي تم في ١١/حزيران/١٨٦٩. أنشئ مجلس الدولة Council of State على غرار مجلس الدولة الكبير Grand Council of State الذي كان قائماً حتى عام ٧١٠. ضم المجلس ست وعشرون عضواً مثلوا المقاطعات المتحالفة على النحو التالي (٩ من ساتسوما، ٧ من شوشو، ٤ من هيزن، ٥ من توسو، ١ من نبلاء القصر) في محاكاة مظهرية للنظام القائم في الولايات المتحدة انقسم المجلس إلى هيئتين تشريعية وتنفيذية ولكن لم تكن صيغة فاعلة في معالجة وتصريف الأمور لذلك جرى إعادة بناء للسلطة في ١٥/آب/١٨٦٩ بقيام مجلس الوزراء (السانجي Sangi) التغيرات النهائية لهيكلية النظام جاءت في ١٣/أيلول/١٨٧١ حيث انقسم مجلس الدولة إلى ثلاث هيئات تنفيذية، تشريعية وقضائية. تمثلت السلطة التنفيذية بالسانجي وضمت ست وزارات (الشؤون المدنية ثم سميت بالداخلية عام ١٨٧٣، وزارة الحرب انقسمت عام ١٨٧٢ إلى وزارتي الجيش والبحرية، وزارة الأشغال العامة، وزارة التعليم، وزارة المالية (استحدثت وزارة للشؤون الخارجية عام ١٨٧٥)). ظل نظام السانجي قائماً رغم التداخل في أعمال الوزارات وكثرة التغيرات التي شهدتها في رجاله أو نظم عمله أو تحديدات واضحة لعمله (برنامج عمل الوزارة ككل في تحقيق أهداف للتنفيذ حتى عام ١٨٨٥ حيث استعاض عنه إيتو بنظام مجلس الوزراء الألماني). أبرز وجوه السلطة الجديدة (كيدو Kido وياماكاتا Yamagata من شوشو وأوكومو Okumo ويتو Eto من هيزن وأوكيو Okubo من ساتسوما) الذين التقوا على تحقيق الهدف المركزي لسلطة الإعادة بالانفتاح التام على الغرب وعلومه من أجل خلق يابان (قوي وثرى) مهتدين في ذلك على حكمة مثالية صينية قديمة Fukoku Kyobei: A rich country and strong army (20).

بدأت هذه الرموز بإشغال الوظائف الوسطية مع ممارسة نفوذ واسع في تسيير الأمور في مقاطعاتهم وحشد التأييد لحركة التغيير، ثم سرعان ما بدأوا الزحف صوب الوظائف العليا، أصبح أوكيو وزيراً للمالية مطلع عام ١٨٧١، إيتو هيروبيوي وكيل أقدم وزارة الداخلية ثم وزيراً للأشغال العامة، أضحى كيدو الرجل الثاني في مجلس الوزراء بعد أيوكورا، محاولة فاشلة لمحاكاة الغرب مرة ثانية للفصل بين السلطات الثلاث وتنفيذاً للفقرة الأولى من ميثاق الأمة وجهت دعوة إلى جميع دايמות (Barons) المقاطعات اليابانية للحضور أو إرسال من ينوب عنهم وذلك في شباط/١٨٧٠ لحضور جلسة المجلس الاستشاري (Consultative Assembly) والذي هو بمثابة (السلطة التشريعية) التي ستتولى مراقبة السلطة التنفيذية. لبي الدعوة (١٠٠) من أصل (٢٦٥) الذين وجهت إليهم الدعوات. عكس الحضور التوجهات السائدة في الساحة السياسية اليابانية من الحضور من دعى إلى الديمقراطية الليبرالية وبعض آخر إلى سياسات إصلاحية توفيقية (بين قيم ومؤسسات النظام الشوجوني وسبل العصرية التي تبتغيها السلطة الجديدة) غير أن الاتجاه الذي طغى هو ما دعت إليه قوى التغيير (حكم امبراطوري لا قيود عليه) تحول بينه وبين ما يصبو إليه من تغييرات جذرية في مختلف أوجه الحياة اليابانية بهدف التحديث والعصرية تتأفر الاتجاهات التي ظهرت في جلسة الافتتاح التي عقدت في الثاني/كانون أول/١٨٧٠ كانت هي الجلسة الأولى والأخيرة. أوقفت جلسات المجلس وحل عام ١٨٧٣ (21).

جاء هذا ليعني إسقاطاً فعلياً للتوجهات الإصلاحية والليبرالية والاتجاه صوب الحكم المطلق تقوده الرموز التي آمنت بالتغيير وعدم الإقرار بأي شكل من أشكال المشاركة الشعبية في صنع القرار (البرلمان) وإنهاء كلياً لمفهوم الفصل بين السلطات الثلاث.

أعد سايجو (قائد القوات المتحالفة التي اقتحمت القصر الامبراطوري) والذي له سطوة فاعلة في مقاطعته "ساتسوما" العدة مع عدد ليس بالقليل من الرافضين لهيمنة (شوشو-ساتسوما) للإطاحة بالحكومة وكان ذلك ميسوراً له لولا رصد ومتابعة ساموري ساتسوما وشوشو لتحركاته وإحباطها، لذا فمن الطبيعي أن يتولى زعماء هاتين المقاطعتين النصيب الأوفر في تشكيلة الوزارة والمراكز القيادية والحساسة في أجهزة الدولة من أجل ضمان استمرار مسيرة الحكم صوب التغيير (22).

شكلت حكومة جديدة مطلع عام ١٨٧١ تولى رئاستها إيواكورا وحصلت (عصبة تحالف ساتسوما-شوشو) على ثلث مقاعدها (٨ حقائب من أصل ١٢) أبرز وجوه الحكومة كيدو، ياماكاتا (شوشو) أكوبو من (ساتسوما) أوكوما وبتو من (هيزن) وإيتاجاكي (توسو) وهكذا فرضت حكومة الأقلية Oligarchy هيمنتها على الأمور كانت مدعاة صراع مستتر بينها وبين المقاطعات الأخرى ثم ما لبث أن انتقل الصراع إلى داخل الشلة نفسها انتهى (بسيطرة عصبة التحالف) وخروج الآخرين من الوزارة. توضحت الصورة التي قامت عليها المعارضة (الذين خرجوا على عصبة التحالف) حينما وضعت الفقرة الخامسة من الميثاق موضع التنفيذ حيث أرسلت سلطة المايجي أول بعثة لها إلى الولايات المتحدة في تشرين الثاني/ ١٨٧١ برئاسة الوزير الأول إيواكورا وبرفته رموز التحديث من وزراء الحكومة، أكوبو، كيدو، وإيتو هيرو وأربعين شخصية أخرى تتولى إدارة دوائر مفصلية في جهاز الدولة. السبب الظاهري المعلن وراء سفرها هو لدراسة إمكانية تعديل معاهدات أنساي في حين السبب الحقيقي هو لمعرفة السبل التي بنت بها شعوب أوربا دولها. اتفق المغادرون اتفاقاً تفصيلياً مكتوباً مع من تبقى من أركان الحكومة بأن لا يجري أي تغيير جوهرى يمس مسارات الحكم وتوجهاته مدة مكوثهم خارج البلاد.

أقبلت البعثة راجعة على عجل عندما توافدت إليها تحركات زمرة سايجو. ظن سايجو بما يحظى به من تأييد في أوساط الساموري بأنه يستطيع أن يغير توجهات الحكم بما يحفظ للساموري مكانتهم في الدولة والمجتمع وإقصاء (عصبة التحالف). الذريعة كانت هي ولوج باب التوسع العسكري لخلق المجال الحيوي لليابان Sphere of Influence. أي أنه بالحرب والحرب وحدها يستطيع الساموري استعادة كل ما فقده. هذه الحرب تبدأ بكوريا والذريعة هي أن كوريا رفضت تجديد اتفاق تجاري كان قد وقع معها عام ١٦٠٦ ومنها الانقراض على فرموزا التي اعتدى مسلحون من أهلها على سفينة يابانية جنحت عند ساحلها الشرقي وقتلوا (٥٤) تاجراً يابانياً عام ١٨٧١. الانطلاق من فرموزا نحو الصين وبدا تكون اليابان قد خصت نفسها بما هي أولى به من الأوربيين وهكذا أثاروا مشاعر الساموري وصوروا لهم بأنهم وحدهم المدافعين عن حقوقهم التي جردت منهم (عام ١٨٦٩ أصبحت كل الأراضي ملكاً للإمبراطور ومن يعمل عليها يعطي للدولة حقها وبالتالي فإن الإقطاعيات التي لهم جردت منهم كما وظائفهم في الريف كالإشراف على الأمن وجباية الضرائب قد أوكلت إلى موظفين رسميين، كما أن قانون التجنيد الإلزامي (١٨٧٢) جردهم من حمل السلاح وهي الصفة التي يعتزرون إضافة إلى أن الدولة أوقفت صرف رواتبهم منذ عام ١٨٦٩ وفي عام ١٨٧٣ أوقف تماماً (السرف) فالتقوا حول سايجو، إيتاجاكي، جوتو، وسوجيما (23).

عقد مجلس الوزراء جلسات عاصفة ومتواصلة خلال شهر تشرين أول ١٨٧٣ رجحت كفة إيواكورا ومن تمحور معه (عصبة التحالف). المناقشات التي دارت وضحت أن دعاة التغيير والتحديث لا يختلفون مع دعاة المجال الحيوي إلا في التوقيت. إيواكورا أوضح أن اليابان في طور البناء وليس له من القدرات ما يمكنه من دخول حرب قد تدفع به إلى منزلق الهاوية لذا يتوجب عليها الاتجاه كلياً صوب البناء وعلى كل الأصعدة من أجل تحقيق الهدف المركزي (يابان قوي وثرى). أكد إيواكورا بوضوح أن الولاء يجب أن يكون للدولة والدولة ليست وفقاً على شريحة معينة من أبنائها لذا فإن البحث عن شكل من أشكال الديمقراطية تضمن له مشاركة أوسع لبناء قاعدة أمتن للحكم. ازدادت الهوة بين الفريقين ظاهرياً وتعمق الاعتقاد أن فئة تريد الانفراد بالحكم وأخرى تشعر أن وجودها في السلطة رمزياً ليس له ما يبرره طالما ظلوا مهمشين في التخطيط والتنفيذ فمعارضة الحكم هو الأجدى لهم لأنه يحفظ لهم مقومات وجودهم كقوة ساهمت في التغيير. إن كل هذا جاء ليعني أن المعارضة ولدت في رحم الأوليغاركية وعندما ترك هؤلاء المعارضين مقاعد السلطة انصرفوا إلى الفعل المعارض كل حسب منظوره (24).

ارتضى إيواكورا وعصبة التحالف تحمل المسؤولية دون الاكتراث بمن خرج عنهم. عجلوا حركة التغيير عبر التحديث التي بدأت خطواتها الأولى عام ١٨٦٩ غير أنها تلكأت لانعدام وحدة الموقف، خطوات التغيير كانت محسوبة بدقة وأهداف كل خطوة موجهة صوب تجذير الحكم الأوليغاركي. بناء الدولة الحديثة في ذهنهم لم يكن قائماً على تبني الليبرالية الغربية والأخذ بالديمقراطية كإطار للنظام السياسي بل التوجه لبناء دولة اثوقراطية (لامبراطور الإله رأسها) تستند إلى بيروقراطية مركزية تتيح للسلطة المجال لإجراء ما تشاء من اصطلاحات دون أن تعرقل جهودها عقبات تأتي من "المجالس النيابية" (25).

طالت خطوات التحديث:

### المجالس المحلية

صدرت في ٢٩/آب/١٨٧١ مراسيم ألغيت بموجبها الإقطاعات (Domain (Hen والتي بلغت في عددها ٢٦٥ إقطاعية ليعاد تنظيمها وفق نظم جديدة للإدارة المحلية (نظام المحافظات Ken (Prefecture)) وعين لها محافظين حصراً من مقاطعتي شوشو وساتسوما. اقترن التنفيذ بمظاهرات شعبية ضخمة شعارها "دولة قومية وحكم امبراطوري" رداً على أنصار التوجهات الغربية الذين سعوا من أجل أن يكون نظام المحافظات صورة مستنسخة من النظام الفيدرالي الأمريكي حيث طالبوا هؤلاء بأن يكون لكل محافظة يابانية ذات الحقوق التي تتمتع بها كل ولاية أمريكية. أعيد رسم حدود المحافظات بشكل مغاير تماماً عما كانت عليه أبان كونها (دومين) ونفذ النظام عام ١٨٧٢ روعيت فيه الأسس الاجتماعية والاقتصادية. أصبح العدد الكلي للمحافظات ٧٢ محافظة (اختزل عددها عن طريق الدمج عام ١٨٩٠ ليصبح عددها الكلي ٤٥). عين لكل محافظة هيئة من الموظفين يرأسهم المحافظ. صدرت عام ١٨٧٥ تعليمات حددت صلاحيات كل عضو من أعضاء مجلس المحافظة وطبيعة المهام الموكلة إليه (الإشراف على التعليم، جمع الضرائب، مجابهة الكوارث، حفظ الأمن العام) ولكن ما هو محط للاهتمام هو أن يتولى المحافظ بنفسه الإشراف المباشر على الدوائر الأمنية لذلك فهو المسؤول وحده عن تنفيذ القوانين والمراسيم المتعلقة بهذا الشأن. ربطت الإدارات المحلية في ذات العام بوزارة الداخلية والتي لوزيرها الحق في إلغاء أو تعديل القرارات الصادرة عن هذه المجالس. أصبحت هذه الإدارات عام ١٨٧٦ جزءاً من الجهاز الوظيفي للدولة ولم تعد لهذه المجالس أي استقلالية في معالجة أي من الأمور التي تحدث في المحافظات التي يتولونها، بل مركزية الإدارة توجب عليهم أخذ الموافقات المسبقة. وظف في هذه المجالس أصناف من ذوي التخصصات المختلفة وإلى جانبهم أعداد كبيرة من الجهلة (ساموري الصنف الثاني) الذين يتولون إصدار قرارات التنفيذية والإشراف عليها ويقع عبء التنفيذ على الموظفين من أولي الاختصاص والذين طالما اشتكوا من هؤلاء الجهلة واصطدموا معهم لذلك شكل الموظفون طليعة المعارضة التي دعت إلى ديمقراطية الحكم وانتخاب رجال المؤسسات الذين عملهم في تماس مع مصالح الشعب. شجع إيتو على إدخال العناصر المتعلمة وخاصة خريجي جامعة طوكيو إلى الوظائف العامة واعتبر الكفاءة المعيار الأساس للتعيين وحارب المحسوبية والمنسوبية لخلق كادر وظيفي قادر على القيام بالمهام الموكلة إليه. خلق هذا الكادر المتخصص هو لإنهاء أي دور للمجالس المحلية وربط الأمور كلها بالإدارة المركزية (26).

أقر مؤتمر حكام المقاطعات (المحافظات) في دورة انعقاده الثانية في الأول من آذار/١٨٧٨ انتخابات المجالس المحلية على أن يقتصر هذا الحق على الرجال -دون النساء- وممن يدفعون ضريبة سنوية لا تقل عن (خمسة بنات). شهد شهر آذار ١٨٧٩ أول انتخابات شعبية تجرى في اليابان أسفرت عن انتخاب كوادر وطنية أثبتت من خلال عملها نجاحاً ضاهت به مجالس الكثير من الولايات الأوروبية. عممت تجربة الانتخابات لتشمل الوحدات الإدارية الأصغر (الأقضية-النواحي-القرى) وبموجب تعليمات صدرت عام ١٨٨٢ وأضحت مجالس هذه الوحدات لها من المسؤوليات (الإدارية والمالية) ما لمجالس المحافظات. صدرت في تشرين الثاني ١٨٨٠ لوائح وتشريعات تخص انتخابات المجالس المحلية جعلت من الكفاءة والخبرة الأساس الأول لقبول ترشيح المرشحين لانتخابات هذه المجالس. الجهاز الوظيفي التابع لهذه المجالس حددت مواصفاته بدقة يأتي المؤهل العلمي في مقدمتها، الغاية من الدقة في اختيار هذا الجهاز الوظيفي هي لضمان إقامة (جهاز بيروقراطي) يدعم الحكومة المركزية في تنفيذ ما يوكل إليه تنفيذه.



شهدت الفترة (١٨٨٢-١٨٨٨) زيادة غير مسبوقه في إعداد رجال الشرطة والأمن الذين انتشروا في عموم المحافظات التي أخضعت مجالس إدارتها إلى مركزية أشد في تطبيق ما يصدر عن الحكومة المركزية من قوانين وقرارات أريد بها تصفية المعارضة للحكم الأوليغاركي بل وتصفية أي فكر يتقاطع مع توجهات الحكومة حتى وإن كان على صعيد أفراد وليس أحزاب أو تجمعات. صدر عام ١٨٧٥ قانون المطبوعات وأجريت عليه تعديلات لاحقة لمعالجة ما يستجد في مجال الطباعة والنشر كما وصدرت قوانين الخامس من نيسان التي تحظر التجمهر والتظاهر. صدر في ٢٢/حزيران/١٨٨٢ قانون الأحزاب والمنظمات ولعل أخطر ما صدر من هذه القوانين هو قانون حفظ النظام العام لعام ١٨٨٧. هذه القوانين في مجملها موجهة لاجتثاث أي زمرة معارضة لتوجهات الحكم. ألزمت المجالس المحلية بتنفيذها تنفيذاً حرفياً ولضمان وجود شلة تنفيذ ما يعهد إليها لذلك عدل قانون انتخابات مجالس المحافظات وأصبح الترشيح فيها على أساس القوائم بدلاً من الترشيحات الفردية. رفض رجال المجالس هذا التعديل وأصروا على الترشيحات الفردية والانتخابات الديمقراطية. طالت هذه القوانين الذين عارضوا التعديل واتهموا بشتى التهم أولها عدم الموالاة للدولة والخروج على تعليماتها لذلك أعطى قانون حفظ النظام لوزير الداخلية الحق في حل المجالس المحلية إن هي تجاوزت الحدود المرسومة لها كما أعطي وزير الداخلية الحق في تعديل أو إلغاء أي من القرارات التي تصدرها هذه المجالس.

أضحت انتخابات المجالس المحلية صورية ونتائجها معدة مسبقاً. أريد لهذه الانتخابات أن تكون صيغ تجريبية تولى الإشراف عليها (وزير الداخلية ياماكاتا ١٨٨٣-١٨٨٧) للوصول إلى أفضل الصيغ لتطبيقها عند إجراء الانتخابات (البرلمانية) التي وعد بها ميثاق الأمة وأقرت قيامها الشلة الحاكمة لذا فخلق برلمان (سهل الانقياد) يكون من خلال تجربة ناضجة لانتخابات المجالس المحلية التي هي الحقل التجريبي. أدركت قوى المعارضة ذلك وفضحت مخططات الشلة الحاكمة بهذا الخصوص ورفعت شعار "ديمقراطية الحكم ونزاهة الانتخابات" (27). استندت المعارضة في حملتها على الحكومة إلى ما جاء بتقرير رئيس وزرائها إيتو هيرو بيومي الذي عممه على الوزارات كافة في تشرين أول/١٨٨٥ عن الفساد الإداري والمالي وسوء استخدام السلطة والمحسوبية ووراثة المناصب. أشار إلى أن بعض من هذه المفاصد هي إفرازات عدم وجود ميزانية للدولة وهيئة لمراقبة الإنفاق العام. أوضح التقرير أيضاً وجود الآلاف في قوائم الرواتب والذين لا وجود فعلي لهم إنما الأسماء أملت من المتنفذين من رجال السلطة. زاد الإنفاق العام لجهاز الدولة في السنة المالية (١٨٨٣-١٨٨٤) بمقدار ٦٠% عن إنفاق السنة التي سبقتها. شنت الصحف حملة شعواء على منابع الفساد وتعالق أصوات الاحتجاج في المنتديات وفي المحافل السياسية. قارنت هذه الاحتجاجات بين ما يجري ضد المعارضة وبين ما يجري في الدولة ودوائرها وركزت على أن الذين يقودون هذه الحملة ضد المعارضة إنما غرضهم سرقة المال العام دون حسيب أو رقيب لذا كان يتوجب على الحكومة توجيه حملتها لمنابع الفساد وليس ضد المعارضة العين الراصدة لبؤر الفساد هذه. أوضحت المعارضة أن وجود حكومة دستورية منتخبة مسؤولة أمام البرلمان يشكل الخيار الأمثل لكي يتولى إدارة مؤسسات الدولة من هم يتسمون بالنزاهة والحس الوطني وليس على أساس انتمائهم الجغرافي ودون أي اعتبار آخر.

## التعليم

نشر التعليم كان أحد أهم أهداف سلطة الإعادة من أجل تحقيق شعارها المركزي "يابان قوي وثري" لإدراكها أن التعليم هو جسر النقلة النوعية لتحقيق التغيير من أجل التحديث. لم يكن التعليم منقطعاً بل له صلة وصل مع عصر الطاكوجوا حيث لم يكن التعليم فيه عاماً بل محددًا بحدود أهداف السلطة وجوهر مادته "الكنفوشية" ومخصص لأبناء المحاربين "الساموري"، انتشرت في هذا العهد أيضاً مدارس المعابد وخاصة في المعابد البوذية وانتشرت أيضاً مدارس شعبية عرفت باسم "التيراكويا Terakoya" (مدارس يتولى الطلبة فيها دفع أجور معلمهم). فرض في عام ١٧٥٥ على جميع المحاربين من أصحاب الرتب العسكرية أن يتلقوا تعليماً رسمياً ذا صبغة عسكرية وأعدت (٢٠٠) مدرسة لهذه الغاية (28) كان لساموري مناطق غرب وجنوب غرب اليابان صلات وثيقة مع البرتغاليين والهولنديين ومع الإنكليز من بعدهم ومن هؤلاء على سبيل المثال أوكاما الذي درس اللغتين الهولندية والإنكليزية كذلك فعل فيوكوزا، ومن أشهر المدارس التي تلقوا فيها دراساتهم هم وغيرهم من المتطلعين إلى ثقافة الغرب Ogata Shijuku في أوساكا (29).

اندفعت سلطة إعادة صوب الاهتمام بالتعليم بكل ثقلها لأنه أمر حيوي للدفاع عن اليابان. أسست وزارة للتعليم عام ١٨٧١ وفي عام ١٨٧٢ شرعت قانون التعليم الإلزامي على غرار النظام الفرنسي ذو المركزية الشديدة. فرض التعليم على الجميع وبذا فهو لم يحمل أي صفة تمييزية كما هو الحال في إنكلترا مدارس للأغنياء وأخرى للفقراء أو مدارس للسود وأخرى للبيض كما هو الحال في الولايات المتحدة. انتقلت وزارة التربية نظم ومناهج كليات مختلفة ومعاهد إعداد المعلمين القائمة في الولايات المتحدة ووضع الخبير الأمريكي David Murray أسس التعليم الابتدائي ١٨٧٣ وتولى علماء ألمان إرساء أسس الكليات الطبية وأنشأ الأكاديمي الألماني لودفيج ريبس Ludvig Riess أول أكاديمية للدراسات التاريخية. دعت وزارة التربية وحتى نهاية السبعينات أكثر من ٥٠٠٠ أكاديمي وأستاذ ومن مختلف الاختصاصات للتدريس في مدارسها وكلياتها وبرواتب مغرية جاوزت رواتب البعض منهم رواتب وزراء الحكومة. بلغت نسبة المتعلمين عام ١٨٧٥ من الذكور ٤٥% ومن الإناث ١٥% من أصل مجموع السكان البالغ آنذاك (٣٧) مليون نسمة.

توجيه التعليم وانتقاء مناهجه أضحت ضرورة هدفها الصريح هو جعل التعليم في خدمة أهداف السلطة وبهذا الصدد يقول وزير التعليم (التعليم لخدمة أهداف الدولة وليس الأفراد) أي أن مناهجه ترتبط بفلسفة الحكم(32) وبذا بدأت مؤسساته تبتعد في مناهجها عن المناهج الغربية والأمريكية منها بوجه خاص وبهذا الصدد يقول وزير التربية الياباني (إن معرفة الشعب المهنية والمهارات الفنية تشكل رأس مال غير محسوس لإثراء الأمة وتقويتها وأن صيانة وتعهد تلك المعرفة يشكل قلعة حصينة لصيانة استقلال البلاد كما هو الحال في تدريب جنود المشاة والبحرية)(30). أما روبرت سينا Robert Sinai فيقول عن مهام التعليم في اليابان (التعليم في اليابان لم يكن ليعلم الناس كيف يفكرون ولكن بماذا يجب أن يفكروا فهو لا يشجع على التنوع والاختلاف في التفكير ولم يكن ليحرر عقول الشباب بل يدرهم على التقنيات ليخلق منهم مواطنين كفؤين مؤهلين للإنجازات المادية وسمتهم الطاعة والولاء وبالتالي فالتعليم يخلق رعايا جديرين بالثقة وهم المعول عليهم لخلق اليابان القوي والثري وليس غير ذلك(31).

صدر في الثلاثين من تشرين أول/١٨٩٠ مرسوماً امبراطورياً أكد فيه على الإبقاء على المفاهيم السننوية وتعزيزها لتقف ضد الأفكار السياسية والقيم الأخلاقية الغربية التي جاء بها المهوسين بالحضارة الغربية فنادوا بالدروانية الاجتماعية ودعوا إلى إدخال الدم الأوربي - وهو الأفضل - في عروق اليابانيين من خلال تشجيع (الزواج) بالأوروبيين. وهنالك من كرهوا ماضيهم وقيم مجتمعهم ونادوا بيابان جديد تكون الولايات المتحدة أمه وفرنسا أباه. ودعوا إلى قبول كل شيء غربي وحتى وجبات الطعام فطالبوا بإدخال الصمون والمعجنات واللحوم بدلاً من الرز والسمك وزينوا للإنسان المشروبات الروحية الغربية بدلاً من السيكة (وهي المشروب المستخلص من تخمير الرز). انتشرت نوادي المجون وشاعت الرذيلة ومثلها نادي "الميروكوشا" حتى أصبحت المدن (أوساكا وناكازاكي وطوكيو ويوكوهاما) مدن غربية أكثر مما هي مدن يابانية. تهادى البعض ممن أصابهم حمى التغريب "موري أرينوي" وزير التعليم في وزارة إيتوهير (١٨٨٥-١٨٨٨) الذي دعى إلى أن تكون اللغة الإنكليزية هي لغة الثقافة والتعليم من خلال جعلها اللغة الرسمية في المؤسسات والمعاهد اليابانية وناصره في دعوته فكوزا رئيس جامعة Kito وكيو هيرو يوكي رئيس جامعة Tokyo(32). أثارت هذه النعمة موجة سخط واسعة لدى المثقفين اليابانيين والأوساط الرسمية والشعبية، موجة الغضب هذه لم تقف عند حد الألفاظ بل دفع موري أرينوي حياته ثمناً لها في شباط/١٨٩٩ ويرى Huge أن ما حصل من دعوات لطمس الشخصية اليابانية هي وراء صدور المرسوم الامبراطوري(33) الذي جاء في نصه (... مجد الطبيعة الأساسية لامبراطوريتنا ينبع منها أيضاً منهل تعليمنا)(34). إن هذا المرسوم إنما جاء لتعزيز مسار السلطة الديكتاتورية. فلقد أضحي واجباً على كل ياباني أن يعرف مضمون هذا المرسوم الذي أصبح يتلى في المدارس.

يقول أوين ريشاور عن التعليم في اليابان (إن الحكومات تتغير في شخوصها ولكن ليس في صفاتها الجوهرية والشعب باقٍ كما هو منضبط ومطيع للأوامر التي تصدر إليه من الأعلى رغباً في التعلم ومثابراً على العمل فكل أشكال التغريب في التعليم (التي استوردت) وظفتها العقلية الشوقينية المورثة عن الطغم العسكرية التي سبقتها وعززتها أيضاً بما ورثته من الأساطير المحاكة حول ألوهية الامبراطور بما يثبت وجودها ويخدم أهدافها)(35).

البحث في قضايا الحكم الدستوري ومؤسساته ليس للتعليم شأن فيه بل هدفه هو وضع المرتكزات المادية والتقنية التي يقوم عليها الحكم في دولة ترعى رعاياها رعاية أبوية، هذه الرعاية لا تقود إلا إلى "الرفاه والازدهار" وبهذا الازدهار وذلك الرفاه بررت توجهاتها الشوفينية. أو بعبارة أوضح المواطن الصالح انعكاس صادق للدولة القوية فإذا صلحت الحكومة صلح الناس ورفاهية المجتمع رهن بمشيئة الحاكم(36).

تعاطف شعائر إحياء الشنتوية لدى رجال سلطة الإعادة فلا ضير أن تجد ذلك مسطراً في مواد الدستور الذي وهبه الامبراطور للشعب عام ١٨٩٠ حيث نصت المادة الثالثة من الباب الأول على (الامبراطور مقدس وذاته مصونة ولا يجوز انتهاك حرمة) ومن هذا المنطلق روجوا للأساطير الشنتوية الداعية لليابان العظمى Dai Nippon المقدسة هي وامبراطورها والتي مهدت السبيل لنشر عقيدة Kokuto "بناء الأمة" وجوهرها يقول أن اليابان خلقتها الآلهة قبل غيرها من الأمم وبذا فهي تسمو على غيرها وأن لليابان رسالة مقدسة هدفها جمع العالم بأسره تحت سقف واحد "هاكواشي Hoaw Kawshi" حيث تتاح لسائر البشر التمتع بمزايا حكم الامبراطور الذي هو سليل الآلهة ويحمل صفاتها في السمو والعفة والمعصومية وبذا فهو مفوض تفويضاً إلهياً ليحكم العالم(37).

أصبحت هذه الأفكار تمثل جزءاً مهماً من المناهج التعليمية ولمختلف المراحل الدراسية وفي عموم مدارس اليابان. بلغ عدد المشرفين على تدريس الشنتوية وحتى نهاية عام ١٨٩٠ (١٦.٠٠٠) مشرف حكومي(39).

بث غلاة الفكر القومي الشوفيني بين أبناء الأمة اليابانية الروح العسكرية من خلال خلق ما يسمى (أمة تحت السلاح) فأصبحت المدارس ساحات للتدريب على القتال والمناهج العسكرية جزءاً متمماً للمناهج التعليمية إن لم تكن لها الأولوية أو بعبارة أخرى انتقلت مهام التعليم من الجوانب المعرفية والإنسانية إلى الإعداد للعدوان من أجل خلق المجال الحيوي لليابان والإسراع بالخطى لدخول "النادي الامبريالي العالمي" (وفعلاً لقي انضمامها ترحيباً من أعضائه بعد انتصارها في حربيها على الصين ١٨٩٤-١٨٩٥ وعلى روسيا ١٩٠٤-١٩٠٥) فالدول الغربية قبلتها ندماً لها ليس على أساس أنها دولة ديمقراطية بل دولة قوية فعقدت بريطانيا حلفاً ثنائياً معها عام ١٩٠٢ وأضحت الولايات المتحدة الضامنة لضمها لكوريا لأنها أوقفت وإلى حد بعيد التهديد الروسي لمصالح الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة ودفعت بروسيا إلى أتون أزمتها الداخلية. ثم نقحت الدول الغربية معاهدات أنساي بعد أن عجزت اليابان عن تحقيق ذلك ومنذ عام ١٨٧٣ (دبلوماسية).

بالقوة وحدها غيرت أوربا الغربية نظرتها إلى اليابان (من إمارة إقطاعية كالتي عرفت أوربا في العصور الوسطى إلى قوة دولية لها وزنها في تحقيق الموازنات الدولية(39)).

دعى هؤلاء الغلاة إلى التسريع ببناء قدرات اليابان العسكرية من أجل الدفاع عن آسيا وإنهاء القضم الأوربي لها. لاقت هذه الدعوات قبولاً بل ورواجاً بين مثقفي ومفكري جيل ما بعد الطاكوجو ومثلهم في نتوسومي سوسيكى Soseki Natsume الذي سعى إلى بث قيم ومفاهيم وأخلاقيات التراث الياباني لمجابهة ما وفد من الغرب وعلى الأصدعة كافة والذي اعتبره تهديداً لوحدة الأمة اليابانية وتماسكها من خلال تشرذم أبنائها حول هذه الإيديولوجية أو تلك لذا دعى إلى ما سماه (بالجامعة الآسيوية Pan-Asian) بقيادة اليابان. عززت هذه الدعوات المد الشعبي المناصر للحكومة وبه اعتبرت الحكومة نفسها تجسد مصالح الأمة. دعاة المجال الحيوي الذين انشقوا على الحكومة وأصبحوا دعاة للديمقراطية وحقوق الشعب اختفت أصواتهم وأصبح السواد الأعظم من الناس يعتقدون أن السياسية نشاط تمارسه الطبقات العليا في المجتمع(40).

### التجنيد الإلزامي

الفتح الأمريكي لليابان من خلال التهديد بالقوة (١٨٥٤) وما أعقب ذلك من احتلال لأراضيها ومياهه وموانئه واندلاع المقاومة المسلحة للاحتلال التي خاضتها مقاطعتي شوشو وساتسوما ١٨٦٠-١٨٦٤ وهي التي حملتها على الاعتقاد قبل غيرها (١٨٦٤) من أن هذه المناوشات مع جيش يفوقهم في تكنولوجيا السلاح أمر قد يقود باليابان إلى هاوية الصين. أمنا بأن بناء قوة اليابان يتم من خلال الأخذ بنظم الغرب التسليحية من أجل حمايتها وقبل كل شيء من الغرب نفسه. بدأتنا ببناء أحواض للسفن، أقامنا مصانع

للذخيرة، أرسلنا بعثاتهم العلمية والعسكرية إلى دول الغرب وبدأت التعاون معهم من أجل الحصول على السلاح وخاصة مع البريطانيين. مجمل هذه التغييرات في بنائهم العسكري هي التي تفسر لنا سهولة ويسر اقتلاع جذور الشوجونيه من قبل قوات التحالف الثنائي (ساتسوما وشوشو) (١٨٦٨-١٨٦٩) وعودة الشرعية (الامبراطور) إلى الحكم (41). أصبحت القوات المتحالفة تشكل ما سمي بالجيش الامبراطوري والذي لا يزيد تعداده عن عشرة آلاف مقاتل من المتطوعين. اعتمد جيش هذا تعداده أمر لا يتناسب مع حاجات أمن اليابان الوطني والقومي لذلك كله شرع في ١٠/١٠/١٩٧٣ قانون التجنيد الإلزامي وبمشورة فرنسية في تفصيلاته قدمتها البعثة العسكرية الفرنسية التي ترأسها ماكربو Margrete عام ١٨٧٢. شمل القانون الذكور الذين هم في سن العشرين بخدمة إلزامية مدتها ثلاث سنوات. تولت البعثة العسكرية الفرنسية تنظيمه وتدريبه. هزيمة الفرنسيين في سيدان (١٨٧٠) دفعت باليابانيين إلى استبدال الخبراء الفرنسيين بخبراء ألمان ذلك منتصف عام ١٨٧٣ حيث تولى الألمان تنظيم وتدريب القوات البرية في حين تولت بريطانيا بناء وتدريب القوات البحرية. تدفق أفواج من شباب اليابان للدراسة في الأكاديميات البحرية البريطانية مثل Naval College و Green Wich، بعد عودتهم تولوا قيادة القوات البحرية اليابانية (42).

ساهمت برامج التعليم الموجه في تعميق معنى المواطنة وفقاً لمنظور الأوليغاركية الحاكمة فأضحى التدريب العسكري مرادفاً لها فاكتضت ساحات معاهد العلم بالمتدربين. الإعداد العسكري لم يقتصر على الذكور بل تعداه إلى الإناث فأُنشئت مدارس نسوية لتدريب النسوة على فنون القتال ومعارف معمقة عن الأسلحة وفنون استخدامها (لخلق المرأة المقاتلة). تصاعد مستمر في إعداد المنخرطين في صفوف القوات المسلحة وتشكيلاتها أوجب شطر وزارة الجيش إلى وزارتين (وزارة الجيش ووزارة البحرية). إيلاء الجيش هذه الأهمية الاستثنائية في الجهد والإنفاق كان الهدف منه (حماية الحكم الأوليغاركي) فبينما صاغ إيتو منظوره (بسمو السلطة التنفيذية على التشريعية ثم لاحقاً حصن الامبراطور الذي له وحده الحق في إقالة الوزارة وتشكيلها وهي مسؤولة أمامه وليس أحد غيره وهي بعض من صلاحيات الامبراطور التي سطرها له الدستور).

أوجد وزير الجيش وأحد أوز رموز الأوليغاركية ياماكاتا (حصن الجيش) لتتحصن به الأوليغاركية عند الحاجة. فهو مؤسس الجيش الحديث وراعيه حرص طوال مكوثه في وزارة الجيش (١٨٧٣-١٨٧٨) على تعزيز قدراته القتالية وتأصيل بنائه الأخلاقي وغرس روح الولاء والطاعة المطلقة فيه فالجيش بفضل دعمه المطلق أصبح مؤسسة مستقلة لا يحق للحكومة التدخل في شؤونها، أمور القوات المسلحة ليست كلها عرضة للنقاش في مجلس الوزراء. شكلت نهاية عام ١٨٧٨ هيئة الأركان اليابانية على غرار مثيلاتها الألمانية، رئيس هيئة الأركان مستقل في عمله عن وزير الدفاع ويتم تعيينه بمرسوم امبراطوري. يعمل رئيس هيئة الأركان تحت أمره الامبراطور فقط. تتولى هيئة الأركان اختيار وزير الجيش والبحرية من بين الجنرالات والأدميرالية الذين هم في الخدمة الفعلية. تنفيذ الصناعات العسكرية والتخطيط لها سبق على غيرها من مشروعات الدولة. تتولى الدولة الإشراف على تنفيذها ومن النخب اليابانية حصراً لضمان أمنها. سحب وزير الجيش والبحرية لأي سبب تراه هيئة الأركان ولا يمكن عودة الوزيرين إلى ممارسة عملهما إلا بعد زوال موجبات سحبهما (43). جاء هذا ليفسر لنا مدى تحكم هيئة الأركان في مسارات العمل السياسي فسحب الوزيرين يعني سقوط الحكومة لأنه لا يمكن استمرارها أو إعادة تشكيلها دون ملئ هاتين الحقيقتين.

استحدث مكتب المفتش العام للجيش والذي فوضت إليه صلاحيات واسعة مارسها نيابة عن رئيس هيئة الأركان للوقوف على مدى تنفيذ الخطط الموضوعة لإعداد وتدريب القوات المسلحة. أعدت حملة للتوعية والتوجيه المعنوي والسياسي للقوات المسلحة أكدت على المهام المستقبلية لليابان التي تقتضي أن يكون الجيش في منأى عن السياسة فحرم على أفرادها التداول بالمفاهيم السياسية كالديمقراطية والفردية والمشاركة أو حق الاقتراع أو تلك الأفكار التي تتعلق بمفاهيم الصراع الطبقي. ركز المنهاج التثقيفي على مهمات اليابان في كوريا أولاً وعموم آسيا ومهمات طرد الغرب منها لأن اليابان أولى بها تانياً (44).

صدر في عام ١٨٨٢ المرسوم الامبراطوري رقم (٥) الذي أكد فيه على أن الامبراطور هو القائد الأعلى للقوات المسلحة اليابانية (45) السبب الظاهري لصدوره هو لمنع تكرار ما حدث في ساتسوما (التمرد الذي قاده قائد الجيش الامبراطوري سايجو (46) في حين أن السبب الحقيقي هو لتأكيد استقلالية القوات المسلحة وجعلها السلطة التي ليست سلطة فوقها غير سلطة الامبراطور. تعزيز

مكانة القوات المسلحة لم يقف عند هذه الحدود بل تعداها إلى الكيفية التي تشكل بها الوزارات وحصص الجنرلات من مقاعدها ففي وزارة إيتو هيرو بيومي (١٨٨٥-١٨٨٨) شغل العسكريون ست حقايب من مجموع عشرة وفي وزارة كيوردو Kuroda Kiyetak التي أعقبت وزارة إيتو (١٨٨٨-١٨٨٩) شغل العسكريون سبعة مقاعد من أصل عشرة.

وهكذا أضحت الأوليغاركية العسكرية والأوليغاركية المدنية جناحين أحياناً يتوافقا وأحياناً يختلفا بدوافع تنافسية كما حصل بين (إيتو وياماكاتا). هذه الصراعات الظاهرة أحياناً والمستترة أحياناً هي التي قادت لاحقاً إلى ما عرف (إصلاح تايشو Taisho Reform) وهو الامبراطور الذي خلف أباه (ميجو ميتسو هيتو عام ١٩١٢) وأضحت الأوضاع في عهد أبيه مشابهة في نزوعها السلطوي لما كان عليه آل الطاكوجوا) وأضحى الأمر يتطلب (شرعية جديدة يمارس فيها الامبراطور سلطاته بنفسه (47)).

## الإصلاح الزراعي

أقنع كيدو وأكويو (دايمواتهم (شوشو وساتسوما)) بالتنازل عن مقاطعتهم للامبراطور ونحى منحاهم دايموت توسو وهيزن ومن ثم ومن باب أن لا يحسبوا على معارضي السلطة الجديدة فعل دايموات المقاطعات اليابانية الأخرى. حدث ذلك كله في الخامس من آذار ١٨٦٩ وبذا ومن الوجهة النظرية البحتة أضحت جميع أراضي اليابان ملكاً للامبراطور (48).

صدر مرسوم للإصلاح الزراعي عام ١٨٧٣ حدد ملكية الأرض ليس على أساس إقطاعي وإنما بموجب نمط برجوازي قائم على مفهوم أن الأرض "ملك خاص" يمكن بيعه وشراؤه. وزعت سندات التمليك "تاشكين Tashkain" على الفلاحين. حددت ضريبة الأرض على الأسس التالية:

١. تحدد هذه الضريبة على أساس سعر الأرض في السوق وليس على أساس ما تدره من الغلال.

٢. يحدد مبلغ الضريبة بنسبة ٣% من قيمة الأرض (كمعدل ثابت).

٣. الضريبة تدفع نقداً وليس عيناً وفي موعد محدد لا يجوز تجاوزه.

المراعي الطبيعية والغابات لم تعد ملكاً مشاعاً إنما يجري التعاقد مع الدولة على استثمارها وهذا يعني عبئاً مالياً جديداً على الفلاح الذي أصبح مضطراً لشراء حاجته من الخشب للتدفئة وغيرها من السوق وعلفاً لماشيته أو إيجار قطعة محددة لرعيها.

أوجدت هذه الضريبة عائداً نقدياً ثابتاً لخزينة الدولة (فهي تفرض على مالك الأرض وليس على مستثمرها وبالتالي الإخلال بالدفع يعني نزع ملكيتها). الدفع النقدي أوجد الصلة بين الاقتصاد الزراعي والسوق وهذا يعني أن الفلاح عليه أن يعرض منتوجه في السوق للحصول على النقد اللازم للضريبة وهذا ألزمه بزيادة إنتاجه وتحسين نوعية المنتج (بحكم المنافسة وقوانين العرض والطلب). من هنا فقد تحول القطاع الزراعي من قطاع "إقطاعي متخلف" إلى اقتصاد سلعي ومن اقتصاد سلعي بسيط إلى اقتصاد استثماري رأسمالي استثمر فيه كبار الإقطاعيين (الديموات) مكتنزاتهم النقدية وأضحت لهم خبرة متواضعة فيما يعرف باقتصاد السوق. أصاب القانون الفلاحين بضرر لم يعهدوه وهو أن عرض المنتج في وقت واحد في السوق يقود إلى زيادة في العرض وانخفاض في الأسعار. استغلته الطبقة التجارية والارستقراطية الزراعية (من ذوي الملكيات الواسعة) وتزامن ذلك مع زيادة طلب الغرب على المنتجات اليابانية وخاصة (خيوط الحرير والشاي والكافور). نشطت الطبقة التجارية "الكميردارية" على دفع الفلاحين على المزيد من الإنتاج وقدموا لهم القروض الميسرة وخاصة (المستأجرين للأراضي الزراعية).

عرف اليابان ضريبة الأرض كضريبة وحيدة خلال العقد الأول من حكم الحكومة الأوليغاركية وكانهم قد التقوا عن غير قصد مع الفيزيوقراطيين "الاقتصاديين الطبيعيين" إلا أنها في عقديها الثاني والثالث فرضت ضرائب أخرى [ضريبة الدخل عام ١٨٧٨، ضرائب على أرباح الشركات ١٨٩٦، ضريبة العقار ١٩٠٥] إلا أن ضريبة الأرض ظلت تشكل الضريبة الأساس حيث شكلت ٩٠% من إيرادات الخزينة في العقد الأول ثم انخفضت إلى ٨٠% في الفترة (١٨٩٣-١٨٩٧) فلقد ساهم قطاع التجارة في تحقيق هذا الانخفاض ومع ذلك ظلت ضريبة الأرض الضريبة الأساس وظلت مردوداتها تشكل أربعة أضعاف المردودات الأخرى (التجارة والصناعة) لذلك شكلت الباعث الأساس لسخط وتدمير أعيان الريف (العمد) والفلاحين والمستأجرين فهي شكلت ٣٠% إلى ٤٠% من

مردود الفلاح و ٦٠% من مردودات المستأجرين. لذلك شكل الريف معقلاً مهماً من معاقل الحركة الدستورية فالسياسة المالية التي انتهجها أوكاما (١٨٧٣-١٨٨١) قادت إلى تضخم مريع أدى إلى تدهور كبير في الأسعار كما أن سياسة الانكماش التي انتهجها خلفه ماتسوكاتا Matsukata قادت إلى ذات النتيجة وهو التذني في الأسعار والعجز عن دفع الضريبة. الأرستقراطيين والبرجوازية التجارية انصرفوا عن الريف صوب الصناعة والتجارة والاستثمارات المالية تاركين الفلاحين يعانون الشقاء وحدهم فكانت ثورتهم الدموية في إقليم فوكوشيما ١٨٨٢ وثورة إقليم تشيتو عام ١٨٨٤ (49).

شهد الميزان التجاري الياباني عجزاً مزمناً (١٨٦٠-١٨٨٠) والذي جاء نتيجة طبيعية لما فرضه الملحق الاقتصادي باتفاقيات أنساي والموقع عليه عام ١٨٦٦ والذي حدد سقف الضريبة الكمركية على مستوردات اليابان من الدول الغربية بما لا يزيد عن ٥%.. شهدت السوق اليابانية تدفقاً هائلاً للمنتوجات الغربية وخاصة الصناعات النسيجية التي امتازت بجودتها ورخص أسعارها. بفعل هذه المنافسة غير المسبوقة أغلقت العديد من ورش النسيج اليابانية أبوابها والتحق العاملون فيها بأفواج العاطلين عن العمل. الجنوح صوب الاستيراد المفتوح أدى إلى تسرب كميات كبيرة من الذهب ثم الفضة. أدى ذلك إلى ارتفاع مثير في أسعار المعدنين في الداخل. الإنفاق غير المحدود الذي لجأت إليه الدولة لتلبية حاجاتها الأساسية دفع رواتب جهازها الوظيفي ومن ثم الإرهاق المالي الكبير الذي أوجبه القضاء على تمرد ساتسوما. دفعت الحكومة إلى الإذن للمصارف القائمة بإصدار نقد يوازي ٨٠% إلى ٧٠% من الأصول المالية التي تحتفظ بها الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمة النقد بنسبة ٣٠% عما كانت عليه فأدى ذلك إلى ارتفاع فاحش في الأسعار وخاصة أسعار المواد الغذائية. وأوجد عجزاً حاداً في ميزانية الدولة (الضرائب دفعت بنقد قيمته متدنية). قاد ذلك إلى انتفاضات فلاحية وانتفاضات أخرى في مناطق متعددة حضرية وريفية عرفت (بانتفاضات الجوع) استخدمت الدولة القوة المفرطة في إطفاء جذوتها. بطش الدولة هذا قاد إلى أن يلقي الثائرين السلاح وينخرطوا بالعمل السياسي وبالتالي اتسعت دائرة المطالبين بدستورية الحكم كمرج من الأزمات الخائفة التي تعاني منها الأمة (50).

شكلت حشود العاطلين باعثاً قوياً للحكومة من أجل التعجيل بولوج باب التصنيع لاستيعاب هذه الحشود ولكن كان الأمر يتوقف على التمويل الذي ليس لليابان من قدرة على توفيره وفي ذات الوقت حرصت على أن لا ترهن اقتصادها بقروض خارجية قد يصاحبه أيضاً فرضاً لمنطٍ إيديولوجي معين في بنائه، فلم تغب عن بال إيتو والرهط المرافق له نصيحة بسمارك لهم عندما التقى بهم أثناء زيارتهم برلين في آذار/ ١٨٨٢ بأن يبتعدوا عن القروض الغربية لئلا يرتهن اقتصادهم لهم (51).

سعت اليابان لاستغلال حالة الصراع والتنافس بين الدول الغربية في الصين للحيلولة دون انفراد أحدهما بها فتعاملت مع الجميع من منطلق خلق اقتصاد متنوع المصادر. خلق اقتصاد كهذا يعجل في تحقيق "يابان ثري" يعني خلق القدرات على درء أخطار الغرب أو بعبارة أخرى لولا التحديات الغربية لما نهضت اليابان. استوردت اليابان كل ما احتاجت إليه ومن مناشئ مختلفة: ألمانيا، فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة والمفاضلة قائمة على أساس التفوق في تقنيات المستورد من هذه المناشئ وقبول الطرف المورد بتدريب الكادر الياباني على تشغيلها وصيانتها. انطلقت حملة التصنيع نحو الصناعات التحويلية والصناعات التعدينية لارتباط الأولى بالاقتصاد الريفى ولارتباط الثانية بالكم المتنوع للمعادن. بدأت الصناعات النسيجية (صوفية وقطنية) بمعونات بريطانية في مقاطعات "شين ماجي وساكاتي" بينما مراكز تنقية الغزول الحريرية في مقاطعة "تومي أوكا".

شهدت الفترة الواقعة ١٨٧٢-١٨٨٠ تطوراً كبيراً في الصناعات النسيجية وخاصة في نوعية المنتج كما سجلت المنسوجات الحريرية في الفترة ذاتها تصاعداً في وتائر التصدير حيث احتلت صادراتها ٣٠% من مجمل صادرات اليابان إلى الغرب ثم تصاعدت في عقد الثمانينات لتصل إلى ٤٣% في حين لقيت المنسوجات الصوفية والقطنية رواجاً في أسواق دول الجوار الياباني. المرودات استمرت لإقامة صناعات تحقق الاكتفاء الذاتي للحاجات الأساسية منها الصناعات التعدينية لمناجم الحديد والفحم في إقليم "توساكي" وهي متممة للصناعات العسكرية في (سيكغوي) مصانع صهر الحديد وأحواض لبناء السفن أقيمت في نكازاكي بخبرات ومعدات فرنسية، صناعة الأسمنت ١٨٧٥ والزجاج ١٨٧٦. أولت الحكومة أهمية خاصة للبنى التحتية فمدت سكك الحديد. شارك فيها القطاع الخاص حيث بلغت أطوال سكك الحديد (الفرعية) عام ١٨٧٧ (٦٣) ميلاً تصاعدت لتصل إلى (٨٩٨) ميلاً عام ١٨٨٤ كما ساهم

القطاع الخاص في الصناعات النسيجية حيث بلغت عام ١٨٩٧ مئة مصنع نسبة العاملين فيها ٦٣% من مجموع اليد العاملة أو ما يساوي ٢٤٧.١١٧. بلغت أطوال السكك الحديد التي أتمتها الدولة وحتى عام ١٨٨٦ ما يقرب من ١٢٦٧ ميلاً تمت بخبرات يابانية محضة كما تم إنشاء عدد كبير من القناطر والترع والسدود والجسور بمشورة هولندية وتمويل ياباني تام. عمده ماتسكويوتا وزير المالية الذي خلف أوكاما على امتصاص الفائض النقدي وبشئى السبل ومنها بيع منشآت صناعية أقامتها الدولة "للقطاع الخاص". استصدر مرسومًا امبراطوريًا في ١٨٨١/١٠/٥ ببيع اتحاد صناعات أوساكا المنشآت الصناعية المقامة في هوكايدو وعددها (٥٢) مشروعاً و(١٠) مناجم بلغت كلفتها الإجمالية ١.٣٨٩.٠٠٠ ين وبيعت بمبلغ قدره (٦٠٥) ألف ين أي بخسارة متحققة قدرها (٧١٤) ألف ين. الدفع لأقيامها بالتنقيط وبدون فائدة. قسط مبلغ البيع إلى عشرة أقساط سنوية. أعفيت منتوجات هذه المشاريع من المكوس ولمدد تتراوح بين (١٠-٥) سنوات. بيع هذه الموجودات عرف (بفضيحة هوكايدو) (52) والتي فسرت بتفسيرات عدة اقتصادية وسياسية، التفسير الاقتصادي هو أن الخصخصة ضرورة اقتضتها مسارات بناء الاقتصاد الياباني فالصناعات الاستراتيجية تتولاها الدولة في حين يتولى القطاع الخاص مهام بناء الصناعات الأخرى وهذا البيع إنما هو بمثابة إغراء للقطاع الخاص لكي يلج أبواب الصناعة التي أحجم عنها لعدم توفر خبرة له فيها(53).

فسرت سياسياً على أنها خطوة متقدمة للأوليغاركية نحو خلق رأسمالية صناعية تكون وليدتها وشريكها في الحكم. تبرير الدولة للبيع هو أن هذه المشاريع كانت متلكأة وتكنولوجيا الإنتاج فيها خارج الزمن. حققت هذه المشاريع بعد فترة وجيزة من بيعها إنتاجاً وبيعاً ذا جودة عالية وحققت أرباحاً مشهودة وهذا ما يفند ادعاءات الحكومة وكانت صحافة المعارضة قد وجدت فيها موضوعاً لضجة إعلامية بفضح أساليب الصفقات السياسية بأموال الشعب من أجل البقاء في الحكم وفعلاً أتت الحملة أو كلها.

هاجم الاشتراكيون صفقات البيع بالجملة لمشروعات الدولة الصناعية واعتبروا هذا البيع مخططاً له بغية هيمنة القوى الرأسمالية على الاقتصاد، القوى الجديدة هذه هي صنعة الدولة وأداتها في فرض هيمنتها على حركة المجتمع(55). اتخذت الرأسمالية الصناعية الوليدة حديثاً ميلاً واضحاً صوب احتكار فرع من فروع الاقتصاد الصناعي أو الائتمان المالي، النقل البحري وهذا ما عرف في الاقتصاد الياباني بالزايباستو "Companies Holding" Zaibastu قامت خمسة كارتلات ضخمة بالهيمنة على الاقتصاد الياباني ووجهته وهي ميتسوي Mitsui، ميتسوبيشي Mitsubishi، سوميتو Sumitou، تاناكا Tanaka ويوسودا Yusouda. هذه التكتلات وقفت حائلاً دون اختراق الشركات الغربية للاقتصاد الياباني لكون هذه الاحتكارات مدعومة دعماً لا محدود من قبل الدولة بل أن الامبراطور هو راعٍ لبعض من هذه الكارتلات التي يملك فيها استثمارات كبيرة(54).

تلتقي الرأسمالية اليابانية مع الرأسمالية العالمية في الاستغلال المفرط والقسوة البالغة في التعامل مع الطبقة العاملة فاساعات العمل اليومي (١٥-١٦ ساعة/يوم) والأجر لا يتناسب مع الجهد المبذول. تتوضح عدوانية الطبقة الرأسمالية اليابانية في قول جوتو شوجي المدير التنفيذي لمناجم فحم تاك شي ما (... لا تدفع للعمال أجوراً على الإطلاق لأنهم ليسوا بشراً... ولا يجب أن تنتظر إليهم كما تنتظر إلى الأدميين فهم يعرفون يومهم ولا يذكرون غدهم، فإذا ما حصلوا على أجورهم فروا الواحد بعد الآخر وهم لا يرون الأمور إلا من خلال مصالحهم المشحونة بالكراهية والحق(56)).

تعاضمت تأثيرات الزايباستو بتعاضم حاجة مؤسسات الدولة إلى إنتاجها وخدماتها وخاصة فيما يتعلق بحاجات القوات المسلحة التي تصاعد بناؤها ومع التصاعد تعاضمت الحاجة لسد مستلزمات التشكيلات الجديدة المختلفة لذلك أضحي الانتقال إلى الصناعات الثقيلة وخاصة الصناعات الهندسية ذات التقنيات العالية ضرورة تقتضيها حاجات القوات المسلحة التسليحية وكل ذلك تم على حساب الصناعات المدنية.

تعاضم أعداد الطبقات العاملة وسوء التعامل معها وخاصة (في القطاع الخاص) وحالة الفاقة التي هي عليها أوجدت مرتعاً خصباً لنمو الفكر الاشتراكي ومن منابع مختلفة فالفكر الماركسي وجد طريقه إلى اليابان وأضحى المفكر هو هيان جورا Hui Hein Juraw معبراً عنه فلقد هاجم الاستغلال بصورة مختلفة وهاجم الحكم الأوليغاركي ودعى إلى قيام دولة المؤسسات وإعطاء حق

الانتخابات للجميع. أشاع المفكر الياباني شامين Chamin أفكار روسو ولوك وكول وبرنادشو وأصدر كتيبات عن الاشتراكية التدريجية "التغيير عن طريق التشريع" وهي جوهر الفكر الغابي(56).

التقى الاشتراكيون الليبراليون على اختلاف صنوفهم على ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية كأساس لتحقيق متانة النسيج الاجتماعي. نادوا بضرورة إقامة دولة المؤسسات وشيوع مفاهيم الحكم الديمقراطي. وأكدوا على أن توجهات البناء الرأسمالي وبروز مظاهر التوجه الفاشي يجعل من سلطة الإعادة (لا تختلف في جوهرها عن سلطة الطاكوجوا) فكلاهما قائم على الاستغلال ومعاداة الحكم الديمقراطي. رفض الاشتراكيون والديمقراطيون أن تكون الكنفوشية أساساً لفلسفة الحكم لأنها كتبت مفاهيم قديمة بلغة قديمة لأجيال مضت(57).

دعمت الرأسمالية اليابانية هيمنة النظام وتجزيره فالنظام الأوليغاركي هو الذي خلقها للوجود وفتح لها آفاقاً رحبة لبناء قدراتها لذا فإن الهيمنة على المجتمع قامت على الوحدة العضوية بين الأوليغاركية السياسية والأوليغاركية الاقتصادية أخضعت عموم العاملين فيها بشكل عام والطبقة العاملة بشكل خاص خضوعاً قسرياً. هذا الخضوع القسري ردف الحركة الديمقراطية الداعية إلى دولة المؤسسات بتيار فاعل وهو الحركة العمالية والبرجوازية الصغيرة الذين تصدروا جبهة المقاومة للحكومة الأوليغاركية. الخلاصة هي أن الإصلاحات التي أريد بها تحديث اليابان وضفت لإرساء أسس البناء الشوفيني للدولة(58).

### دستورية الحكم بين السلطة والمعارضة

قادت اجتماعات مجلس الوزراء (السانجي) التي عقدت خلال شهر تشرين أول/ ١٨٧٣ إلى خروج الشلة التي نادى (بالمجال الحيوي) من الحكومة وهي ساخطة على استحواد "عصبة التحالف" شوشو-ساتسوما على السلطة الفعلية في توجيه مسارات الدولة. اختلف الخارجون من الحكومة في منظورهم للسبل التي يقوضون بها تسلط عصبة التحالف فنحى كل منهم منحاه فمنهم من آمن بالاغتيال السياسي لرموز العصبة فكانت محاولة اغتيال "إيواكورا" أبرز رجال الحكومة والمتحالف مع العصبة. في كانون الثاني/ ١٨٧٣ في حين عمد يتو Eto of Hizen (Saga) إلى العصيان المسلح حيث قاد ٣٥٠٠ مقاتل من أتباعه وهيمن على مدينة Saga (أي هيزن) في شباط/ ١٨٧٣. نأى إيتاجاكي بنفسه عن العنف المسلح وآمن بالعمل السياسي السلمي لمقارعة السلطة. أسس أول منظمة سياسية علنية في اليابان وهي "إيكوكو كوتو Aikoku Koto (Public Party of Patriots) حزب الوطنيين العام. شجب الحزب تصرفات الحكومة الاعتباطية وانفرادها بالسلطة وطالب ببرلمان منتخب. قدم الحزب مذكرة إلى الحكومة في ١٧/كانون الثاني/ ١٨٧٤ وقعها إيتاجاكي وعدد من الذين شكلوا الحزب معه أمثال سايجو Sigo، جوتو Goto وسويجيما Soejiam وشخصيات أخرى غير منتمية إلى الحزب(59). أهم ما جاء في المذكرة (... عندما ننظر إلى الجبهة التي تضم السلطة الحاكمة نجد أن السلطة ليست في يد التاج (الامبراطور) ولا هي في يد الشعب، إنما هي في أيدي الموظفين وحدهم... مراسيم تصدر صباحاً ولا تلبث أن تتغير في المساء، تجري الإدارة بطريقة تعسفية والسبل التي يتوجب على الناس أن يسلكوها للاتصال بالحكومة موصدة... دوافع شعورنا الوطني أخذتنا لنبحث عن وسيلة لإنقاذ الأمة من الخطر وقد اهتدينا إلى هذه الوسيلة، إنها تتحصر في تعميم المناقشة الشعبية في الامبراطورية ووسيلة تنمية هذه المناقشة هي إنشاء مجلس ينتخبه الشعب... إن الشعب الذي يدفع الضرائب للحكومة يملك الحق في الاشتراك في شؤون حكومته... إن حجة المعارضون هو أن الشعب بحاجة إلى الثقافة والذكاء وأنه لم يتقدم بعد في طريق النور وأن الوقت لم يحن بعد لإنشاء مجلس الشعب، إن كل هذه المبررات مرفوضة... إن الحاجة إلى قانون ثابت (دستور) للبلاد يمنع الموظفين من العمل وفقاً لأهوائهم. هذين الأمرين (المشاركة والمراقبة) يؤكدان وجوب إيجاد مجلس للشعب(60).

عكست المذكرة آراء بعض كبار الساموري من المتطلعين إلى إقامة نظاماً ليبرالياً على غرار نظامي الحكم في بريطانيا وفرنسا. أوضحت أيضاً رغبات كبار ملاك الأراضي والطبقة البرجوازية التجارية الذين أضحى لهم علاقات اقتصادية واسعة مع الغرب وتطلعوا صوب المزيد كإقامة مؤسسات اقتصادية وتشريع نظم تنظم الحياة الاقتصادية مشابهة لتلك التي هي قائمة في الغرب. أظهرت شكوى وتنمراً صارخين من الجهاز الوظيفي المتخلف الذي يقوده رجال ليس لهم من مؤهل سوى انتمائهم الجغرافي لإحدى مقاطعتي



عصبة التحالف. تولت الصحافة نشر المذكرة وأصبح الليبراليون وغيرهم من الساخطين على حكم العصبة على بينة من ظهور أول تحرك سياسي علني منظم معارض للسلطة.

رد الحكومة على المذكرة ينم عن شيء من الاستخفاف ومما جاء فيه (أن الفكرة التي حملتها المذكرة هي فكرة رائعة من حيث المبدأ وأن الحكومة تعمل بهذا الاتجاه إنشاء وزارة الداخلية ١٨٧٣ هي خطوة على هذا الطريق حيث ستتولى الإشراف على انتخابات المجالس المحلية، وأن الحكومة توصي بإحالة المذكرة إلى وزارة الداخلية لدراسة موضوع قيام مجلس منتخب بعد إكمال انتخابات المجالس المحلية)(61).

عاد إيتاجاكي إلى مسقط رأسه في توسو حيث شكل تنظيمًا جديدًا سماه راشيشيا Risshisha "جمعية بناء الإرادة الأخلاقية Society to Establish One's Moral Will" القائمة على مبدأ ساعد نفسك وهي بالحقيقة أقرب إلى كونها "جمعية تعاونية" سعت لتشكيل لجان شعبية تولت ملئ الفراغ الأمني والإداري الذي أعقب سقوط الشوجونيه وسجلت نجاحاً ملحوظاً. هدفت الجمعية إلى إعادة تأهيل الساموري اقتصادياً ورد اعتبارهم في المجتمع بعد أن لفهم الضياع حيث أصدرت الحكومة سلسلة من التشريعات مستهم في الصميم (الإصلاح الزراعي الذي جرد البعض منهم من إقطاعياتهم وإن كانت صغيرة والبعض الآخر من وظائفهم الإدارية والمالية في الريف وجاء قانون التجنيد الإلزامي الذي حرّمهم من ميزة حمل السلاح ولكن الإجراء الأكثر أثراً هو قطع الرواتب عنهم بدءاً بعام ١٨٦٩). جل هؤلاء هم من الساموري الذين شاركوا مع قياداتهم في اقتلاع الشوجونيه. شعروا بالاضطهاد وفقدان الثقة بالحكومة القائمة لذلك كانت أصواتهم عالية وجهدهم واضح في تأييد إيتاجاكي وحزبه في الدعوة إلى برلمان منتخب وحكومة دستورية. ولكن ما يلفت النظر هنا هو تصدر إيتاجاكي لقيادة الحركة الدستورية مع أنه نشأ نشأة عسكرية كأى من ساموري مقاطعته توسو. عرف عنه التزامه وكرهه لمناقشة ما يصدر عنه. توسو مقاطعة معروفة بتخلفها الفكري والثقافي والاقتصادي وموقعها الجغرافي النائي، دعمت رجلها إيتاجاكي وأضحت منطلق دعوة حزبه، واقع الأمر أن الدافع الحقيقي هو كره إيتاجاكي ومقاطعته لتسلط رجال العصبة على مقاليد الأمور والدعوة إلى الديمقراطية والحكم الدستوري هو وسيلة للمنازلة ليس إلا.

غادر إيتاجاكي صوب أوساكا معقل الفكر الليبرالي فقد خضعت هذه المدينة لقوات الاحتلال وشهدت تطورات ثقافية واقتصادية وزاد عدد سكانها بشكل كبير حيث وفد إليها الكثير ومن مختلف المدن اليابانية طلباً للرزق وطمعاً بالحرية. عقد لقاء جمع بين ممثلي الحكومة أكيوبو وإيتو هيرو وعن الرائشيبا كيدو وإيتاجاكي" كما حضر اللقاء بعض من رموز الفكر الليبرالي. انتهى اللقاء بالتوقيع على اتفاقية أوساكا في شباط/١٨٧٥. نصت على تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة، محكمة عليا تتولى شؤون القضاء، مجلساً للشيخ يتولى إعداد مسودة للدستور ويشرع قانوناً للانتخابات، عقد مؤتمر لمحافظي المحافظات لدراسة سبل انتخابات المجالس المحلية(62). مشاورات ولقاءات إيتاجاكي في أوساكا أسفرت عن تشكيله لحزب جديد أيكوكوشا Aik Kusha "حزب الوطنيين Society of Patriots"دعى منهاجه إلى دستورية الحكم والإقرار بالحرية الأساسية وإحقاق حقوق الشعب ونبذ الهيمنة الأوليغارشية على مقاليد السلطة. الأوليغارشية الحاكمة لم تكن لتتظر إلى إيتاجاكي رغم كل مواقف المناوئة لهم على أنه معادٍ لهم بل لا زالت تعتبره شريكاً فاعلاً بحكم ما قدم في سنوات العمل الأولى لإسقاط الشوجونيه لذلك فإن ما قدمه له في أوساكا هو ليس بقصد التنفيذ بل للترضية وإعادته إلى حظيرتهم خصوصاً بعد أن سطع نجمه. كسبه إلى جانبهم يعني هدم ركن من أركان المعارضة وهذا ما حصل فعلاً. أذعن إيتاجاكي وعاد وزيراً في الحكومة في آذار/١٨٧٥. عودته كانت السبب وراء انهيار الحزب بعد شهر من تشكيله. فلقد اتهمته رموز الحزب بالمداينة و"الميكافيلية" وصرفت نفسها عنه(63).

انسحب إيتاجاكي من الحكومة في تشرين أول/١٨٧٥ على أثر خلافاته الحادة مع أركان الحكومة حول (مركزية الحكم، والمهام التي ستوكل إلى مجلس الشيوخ) سيما وأن مجلس الشيوخ قد تم تعيين أعضائه من بين أوساطا عرفت بميولاتها لعصبة التحالف وأن تشريع مسودة دستور وقانون للانتخابات لم تؤخذ على محمل الجد بل كان هناك مناقشات عقيمة حولها علماً بأن رموز السلطة الأوليغارشية والتي فاوضت إيتاجاكي في أوساكا كانت قد استحصلت وعداً امبراطورياً بتشريع دستور للبلاد عندما يحين الوقت المناسب. هذه التطورات مكنت إيتاجاكي من إعادة لم شعث الحزب. قاد سانجو تمرد ساتسوما. رفض إيتاجاكي ورهطه المشاركة فيه

وأصروا على مواصلة نهجهم السياسي السلمي فركزوا جهودهم صوب خلق حركة شعبية وعلى نطاق الأمة بأسرها يتولى الحزب قيادتها للمطالبة بالحكم الدستوري. لقيت هذه الدعوة استجابة واعية وواسعة النطاق ومن مختلف الانتماءات الفكرية والاجتماعية في المدن والريف كبار ملاك الأراضي وصغارهم ومن لفلاحين ومن مستأجري الأراضي الزراعية عرفت بحركة الحرية وحقوق الشعب " Jiyu Movement for freedom and people's Right (64).

صدرت تشريعات أساسية (١٨٦٩-١٨٧٣) أدت إلى تغييرات جوهرية في هيكلية القوى المتنفة في الريف قانون الإصلاح الزراعي جرد الديموات (رجال الإقطاع) من ملكيتهم للأرض وأصبحت الأرض من الوجهة النظرية البحتة متنازل عنها (للامبراطور) وصدرت عام ١٨٧١ أوامر إلى جميع الديمو وعائلاتهم بالإقامة في طوكيو. جرد الساموري من كل امتيازاتهم ووزعت الأراضي على الفلاحين الذين ضمتهم قرى منظمة يتولى أمرها الأعيان الجدد (العمد) "Headmen of Villages" Gono الذين أضحو مرتبطين بالدولة عبر التسلسل الإداري الجديد الذي أوجدته الحكومة المركزية (نظام المحافظات)(65). برز أعيان المحافظات كصفوة وحيدة تولت بلا منازع قيادة الفلاحين وتوجيه مسارات الأمور في الريف. استطاعوا وبسبل مختلفة من توسيع ملكياتهم الزراعية واستخدام أساليب الزراعة الحديثة التي مكنتهم من زيادة إنتاجهم من المحاصيل النقدية وخيوط الحرير. أضحت لهم صلات عميقة مع الطبقة التجارية التي بدورها كانت لها صلات واسعة النطاق مع المؤسسات التجارية الغربية. أضحى أعيان الريف لهم مكانة اقتصادية واجتماعية. أتاح لهم قانون التعليم الإلزامي فرصاً واسعة للتعليم فتوافد أبناء الفلاحين والأعيان على المدارس بل وتبرعوا ببناء البعض منها وحولوا مدارس المعابد إلى مدارس حديثة. وجود الأعيان في مجالس التعليم الإقليمية ساعدهم على وضع مناهج لهذه المدارس حوت على دروس في التنقيف السياسي. مول أعيان الريف الحلقات الدراسية Sekizen Kai حيث تقرأ فيها موضوعات سياسية ويتولى القائمون عليها شرح وتفسير وتبسيط مضمونها وغالباً ما تكون موضوعات هذه الحلقات مستمدة مما تنشره الصحف الليبرالية أو الكتيبات التي تتناول الفكر السياسي الغربي مترجمة إلى اليابانية وخاصة كتابات روسو، جون ستيوارت مل، هيريت سبنسر وغيرهم. وجهت اللجان المشرفة على هذه الحلقات الدعوات إلى رجال الصحافة وبعض من رموز الفكر الليبرالي في العاصمة طوكيو لإلقاء المحاضرات على حضور هذه الحلقات. أنجبت حركة التنقيف هذه مفكرين لامعين من أعيان الريف ومنهم على سبيل المثال Hoseno Kiyoshi عمدة قرية Ogawamura الذي درس في صباه الكنفوشية وعندما تقدمت به السنون احتك برجال الفكر الليبرالي وقرأ لأعلامه أمثال روسو ولوك. أسس حلقة دراسية تعنى بدراسة مقومات الفكر السياسي الغربي. نشط أعضاء هذه الحلقة وكانوا هم وراء حملة جمع التوقيعات على العرائض المقدمة للحكومة المطالبة بالحكم الدستوري. أضحت الحلقات الدراسية قريبة في تنظيمها وأهدافها من الأحزاب السياسية حيث كان لها برنامج عمل دعى إلى برلمان وطني، تخفيف ضريبة الأرض، لا مركزية الحكم، تنقيح معاهدات أنساي(66).

أوجدت السياسات المالية والنقدية المتناقضة شرحاً عميقاً بين أعيان الريف والفلاحين بعد أن كانوا أعيان الريف قادة الفلاحين وموجهيهم وخاضوا غمار صراعات دموية رهيبة ضد السلطة وخاصة بعد صدور قانون التجنيد الإلزامي لعام ١٨٧٣ وقانون وقانون ضريبة الأرض لعام ١٨٧٥ وكان آخرها تمرد ساتسوما (١٨٧٧). أوجدت سياسة وزير المالية أوكاما تضخماً نقدياً أدى إلى إلحاق أمدح الأضرار بالفلاحين بحكم تدني أسعار ما ينتجون بحيث غدوا عاجزين عن دفع ضريبة الأرض فاضطروا إلى الاستدانة من الأعيان والتجار لئلا تنتزع منهم ملكية الأرض. انتهج ماتسوكاتا تاماسايوشي الذي خلف أوكاما في وزارة المالية سياسة تقشفية صارمة قادت هي الأخرى إلى تدني مريع في أسعار حاصلاتهم إضافة إلى الضرائب الجديدة التي ابتدعها (ضرائب على الرز وفول الصويا والتبغ والمشروبات الروحية الساكية المستخلصة من تخمير الرز). ولجت الدولة باب التصنيع وفتحت آفاقاً رحبة للراغبين في المساهمة فيه من خلال تسهيلات واسعة النطاق. شجعت هذه المغريات أعيان الريف للاتجاه صوب الصناعة أو الاستثمار فيها أو في المؤسسات المالية. هذا التوجه دفعهم هم والتجار إلى مطالبة الفلاحين بتسديد ما عليهم من ديون. استفاد الأعيان والتجار من التقلبات الاقتصادية بحكم ملكيتهم لمساحات زراعية واسعة وإمكانات مالية كبيرة مكنتهم من شراء محاصيل الفلاحين بأسعارها المتدنية وخزنها بقصد الاحتكار وإعادة عرضها عند ارتفاع أسعارها وهذا ما تحقق خاصة في أسعار الرز حيث ارتفعت أسعاره بين سنتي ١٨٨٠-

١٨٨١ إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه ١٨٧٩ وجراء ذلك حدثت انتفاضات مسلحة تعاملت معها سلطة الإعادة بكل قسوة. قاد تضارب المصالح إلى إيجاد شرخاً طبقياً مزق اللحم التي كانت قائمة بين الفلاحين والأعيان(67).

أضحى أعيان الريف الأعداء الحقيقيين للفلاحين واستمرت حالة العداء المستحکم قائمة بينهم لعقد من الزمن. وجد كل منهم ضالته في الحزب الذي يعبر عن مصالحه وإن كانوا قلة لأن (بدل الاشتراك في أحزاب تلك الفترة باهض نسبياً فلم يكن بوسع الفلاحين الانخراط فيها فأضحت العضوية فيها مقصورة على الأعيان). قادت هذه التطورات إلى تلاشي الحركة الدستورية في الريف (حركة الحرية وحقوق الشعب) ليتحول أنصارها إلى الأحزاب السياسية التي هيمن على قياداتها كبار ملاك الأراضي وأصحاب الرساميل(68). شهدت اليابان طوال العقد الممتد بين ١٨٧٠-١٨٨٠ تراجعاً ملحوظاً في الأنماط السلوكية الإقطاعية وتدفعاً هائلاً لمعارف الغرب وأفكاره ومرتكزات نظمه السياسية فقد أشاعت النخب المنتورة والتي كانت أما على صلة مباشرة بهذه المعارف ممن أوفدوا إلى الغرب من قبل حكومة الطاكوجوا أو من قبل مقاطعتي ساتسوما وشوشو أو من حكومة الإعادة أو من خلال عملهم مع الغربيين في مدينتي أوساكا ونكازاكي أو درسوا في المدارس الغربية التي أنشئت فيهما. ترجموا هؤلاء إلى اليابانية الكثير من كتب أعلام الغرب في السياسة والاقتصاد. سرت موجة عارمة بين الشباب المثقف للاطلاع على الكيفية التي بنى بها الغرب نفسه. آمنوا بما أشيع من أفكاره واعتقدوا أنها سيبيلهم للمشاركة في الحكم أو تقييم مساراته عبر الوسائل التي في ظنهم أنها ستقام (البرلمان، المجالس المحلية، الأحزاب، الصحافة) هذه الموجة عبرت عن نفسها بحركة منظمة هادفة إلى تحقيق الإقرار بالحقوق الديمقراطية والحريات الدستورية. وكثت هذه الحركة البودقة التي صهرت فيها الأفكار والرؤى وخلقت أهدافاً أساسية لها تجسدت بما يلي:

١. دستور يجسد وحدة اليابان السياسية ويحمي الحريات والحقوق الأساسية.

٢. انتخابات نزيهة تقود إلى برلمان منتخب وحكومة دستورية مسؤولة أمامه.

لعب المثقفون دوراً مركزياً في ردف هذه الحركة بكل ما يغني فكرها ويعزز مسارها من أمثال فوكوزا بوكيشي الذي نبذ فيما نشر من الفكر الصيني ومنهجيته الذي هيمن على العقل الياباني. دعى إلى الأخذ بأنماط الغرب الفكرية والسياسية واعتبر ذلك شرطاً لنهوض اليابان. أوجب في كتابه أصول الحضارة اليابانية على العلماء ضرورة الانفتاح على المجتمع وإنهاء عزلتهم التي كانوا عليها في عهد الطاكوجوا واعتبر العلم والمعرفة ليست شيئاً من الترف الفكري بل يجب توظيفها في خدمة المجتمع وأشار صراحة إلى ضرورة فصل التعليم عن سلطة الدولة وجعله تعليماً حراً من كل قيد وفي مفهومه للتطور الحضاري. أكد على أن الأوضاع الاجتماعية لا تستقر على حال واحد فالحوارج التي تصنف الناس على مولدهم مألها الزوال الحتمي فكل فرد يجب أن ينظر إليه من خلال أعماله وليس من خلال انتمائه بالمولد. أشاع مع يوشيمورا Uchimura مبدأ المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات. أكد على الفردية ونبذ الطاعة البنيوية التي جاءت بها الكنفوشية. نظر إيموشيمورا للحضارة الغربية بمنظور آخر فبصفتها معتنقاً للمسيحية والتي قال عنها أنها المرجعية المطلقة للمثالية وإذا ما اعتنقت اليابان المسيحية فإنها ستصبح عظمة بالقدر الذي عليه عظمة هذه الديانة لذلك فعلى اليابان أن تتجاوز الفردية والخصوصية بغية الوصول إلى قيم أكثر شمولاً(69).

ساهم نانكي شامون Nankae Chomin مساهمة فاعلة في نشر أفكار إعلام الفكر الليبرالي حينما أوجد عام ١٨٨١ المؤسسة الشرقية للصحافة الحرة "Oriental Free Press" Toyo Jiya Sbimbun والتي تولت إصدار صحف وكتيبات تناولت مفاهيم لم يكن لليابانيين فهماً واعياً لها مثل الفصل بين السلطات، الحكومة البرلمانية، الأمة، القومية، الحقوق الطبيعية، الاقتصاد السياسي، المالية العامة. ترجمت إلى اليابانية أعمال روسو، جون ستيوارت ميل، آدموند بيرك، جيرمي بينتام. آمن الشباب بما جاءت به هذه المترجمات. اتخذوا من الصحف والمسرح والمنتديات الفكرية المفتوحة وسائل للتعريف بهذه الأفكار بين أوساط الشباب. الذين شاعت بينهم حركة فكرية سياسية غير أنها لم تكن منظمة أي أن الجماهير مشايعة لهذه الأفكار ولكنها ليست منضوية لحزب كوعاء تنظيمي لها يسعى لتوجيه المسار السياسي لليابان. ولكن بعد نضج الحركة وإدراكها معنى السعي الجاد من أجل التغيير شايحت الأحزاب التي ظهرت على الساحة(70).

عرفت اليابان أول صحيفة بالمفهوم المتعارف عليه عام ١٨٧٠ وسرعان ما اتجه الشباب المثقف صوب العمل الصحفي وأضحت بذلك خير منبرٍ للتعبير عن الأفكار وتبادل الآراء على صفحاتها بين مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية والتي يمكن استقراء ميلها صوب هذا الفكر أو ذاك من روسو إلى سبنسر. تصاعدت موجة إصدار الصحف والمجلات والدوريات حتى زاد عددها عام ١٨٧٥ عن مئة (71).

أضحت الصحافة العين الراصدة لمساوئ السلطة الأوليغارشية، اعتمد محرريها أسلوباً علمياً موضوعياً في نقدها وخاصة تلك المتعلقة بالسياسة المالية والضريبية منها بشكل خاص، الارتجالية في اتخاذ القرارات دونما رؤية أو استشارة مسبقة. اعتمدت الصحافة الأسلوب التهكمي عند تعرضها لرجال الحكم وهاجمت بنقد لاذع القوانين الصادرة وخاصة قانون ضريبة الأرض والأطراف المنتفعة منه. هاجمت بشدة قانون التجنيد الإلزامي والإعفاءات والاستثناءات التي حملها مؤكدة من أنها وضعت للطبقات الميسورة القادرة على دفع "البديل النقدي" استطاعت الصحافة أن تتجز رسالتها بخلق رأي عام مناهض للحكم الأوليغارشكي وداعياً وبإيمان إلى الحكم الدستوري على غرار ما هو قائم في فرنسا وبريطانيا وبالتالي يستطيع الشعب أن يقرر مصيره بحرية (72).

التصدي للمعارضة بدأتها الحكومة بلجم الصحافة أولاً فأصدرت قانون الصحافة عام ١٨٧٥ الذي أوجب على كل من صاحب الامتياز ورئيس التحرير والمحريين والعاملين على طبع الصحيفة أن يدونوا أسماءهم وعناوين إقامتهم لدى الدوائر الأمنية، كل المقالات والتعليقات والأعمدة يجب أن تحمل الأسماء الصريحة لأصحابها ومنعت قطعاً استخدام الأسماء المستعارة. دُمل رئيس التحرير مسؤولية ما تحمله صحيفته من مقالات تدعو إلى العنف أو تحرض عليه أو تعرض لقوانين الدولة أو التحريض ضدها بقصد خلق حالة من التشويش أو الشك فيها. فرض القانون عقوبة السجن أو الغرامة أو كليهما في حالة المخالفة. صدر تعديل للقانون في ذات السنة، خول وزير الداخلية حق تعليق أو تعطيل صدور أي صحيفة لها اتجاهات معادية للحكومة ثم صدر لاحقاً قانون الطعن والتشهير Libel Law الذي فرض عقوبات صارمة ضد أولئك الذين يتناولون على الحكومة ورجالها. أصدرت الحكومة عدداً من الصحف لتتطرق باسمها. سيق عدد من أصحاب الصحف ورؤساء التحرير والمحريين إلى السجن في حين توارت عن الأنظار أعداد أخرى ليحل محلهم عدد من المحريين (الدمى) الذين سخروا أقلامهم لخدمة السلطة (73).

انعقد المؤتمر الثالث لحزب الوطنيين في آذار عام ١٨٧٩ واتخذ قراراً بمطالبة الامبراطور بتنفيذ الوعد الذي قطعه عام ١٨٧٥ بنشر الدستور وإجراء الانتخابات العامة للمجلس النيابي. القرار قدم في صورة طلب إلى مجلس الشيوخ بوصفه المكلف للقيام بمهام السلطة التشريعية والذي عهد إليه عام ١٨٧٥ بوضع مسودة للدستور ومسودة أخرى لقانون الانتخابات كما وقدمت صورة من المذكرة إلى رئيس الحكومة "أوكيو" الذي استحصل الوعد الامبراطوري بالدستور. أهمل الطلب من كلا الجهتين اللتين رفع إليهما. رد فعل إيتاجاكي كان سريعاً إذ جاب البلاد عرضاً وطولاً. عقدت اجتماعات حاشدة ألقى فيها خطابات ساخنة هاجم بها الحكومة واتهماها بالتسويق والمماطلة وعادت الأجواء السياسية مشحونة بالتوتر (74).

تلاحقت الأحداث بين عامي ١٨٧٧ و ١٨٧٨ وأفرزت معطيات جديدة رسمت مساراً جديداً للحركة الدستورية، سايجو أبرز وجوه المعارضة المسلحة مات منتحراً في الخامس من أيلول ١٨٧٧ بعد فشل حركة التمرد التي قام بها. أوكيو الذي أشرف بنفسه كوزير أول على الحملة العسكرية التي قضت على تمرد سايجو اغتاله رجال من ساتسوما في أيار ١٨٧٨. كيدو أبرز وجوه المعارضة الليبرالية مات مسلولاً في أيار ١٨٧٧، لم يبق من الحرس القديم للنظام سوى أيوكورا. التحق به ثلاث من شباب الساموري المعتدلين: إيتو هيرو بيومي (من شوشو) وزير الأشغال العامة ومنذ عام ١٨٧٣، ياماكاتا (من شوشو) وزير الجيش ومنذ عام ١٨٧٢، أوكاما (من هيزن) وزير المالية ومنذ عام ١٨٧٣. أمن القادة الجدد "بنوع من الحكم الدستوري" غير أنهم اختلفوا في التفاصيل وخاصة الصلاحيات التي سوف تعطى للبرلمان. عقدت جلسات عدة لمجلس الوزراء لمناقشة أعمال لجنة وزارية أوكل إليها البت في الخلافات التي قامت بين أوكيو وكيدو وكذلك المسودة التي أعدها مجلس الشيوخ عندما كلف بها عام ١٨٧٥ وأنجزها عام ١٨٨٠ غير أن المجلس رفض الدراستين بحجة أنهما مستسختان عن الدستور الإنكليزي (75).

وجدت الأوليغاركية نفسها مجبرة على تبني نمط من الحكم الدستوري وذلك تنفيذاً للفقرة الأولى من ميثاق الأمة وكما أنها أكدت أن هيبة الغرب تكمن في مؤسساته الدستورية لذا فإن السير في هذا الاتجاه أمر ملزم لهم (خلق تشكيلة مظهرية من مؤسسات الحكم الديمقراطي بما لا يؤدي إلى إعاقة عمل الحكومة في تحقيق أهدافها الإصلاحية) هذه التشكيلة ستقرب اليابان من الغرب في (الشكل دون المضمون) وتقود إلى اعتراف الغرب باليابان كدولة مساوية لهم مما يفتح الطريق لها معهم لتفتيح معاهدات أنساي بإلغاء البنود التي تجعل من اليابان "دولة منقوصة السيادة". سخط الجماهير على اختلاف انتماءاتها السياسية من تسلط عصابة التحالف والتقلبات الاقتصادية فتحت الأبواب لمناهضة شعبية واسعة للحكومة والتي هي الأخرى وجدت من جانبها ضرورة توسيع قاعدة الحكم لإيجاد أرضية شعبية لها. رموز الحكم وجدوا أيضاً في قبة البرلمان مكاناً لتحجيم المعارضة وحصرها فيها وإبعادها عن الشارع عبر سياسة "الترغيب والترهيب" التي قد تقود إلى احتواء العناصر الفاعلة في حركة المعارضة. فلقد كتب ياماكاتا بهذا المعنى رسالة إلى إيتو هירו في تموز ١٨٧٩ جاء فيها (إن الحركة الليبرالية ترمي إلى تدمير النظام السياسي القائم برمته ولكن إن عاجلاً أو آجلاً فإنه ينبغي الإذعان لإقامة جمعية نيابية). عرف عن ياماكاتا بمقتته الشديد للحركات الشعبية والتنظيمات السياسية الليبرالية. نظر إلى البرلمان المزمع قيامه بحكم مسارات الأوضاع الراهنة أن يكون برلماناً يتم انتقاء أعضائه من بين أكفأ وأورع أعضاء المجالس المحلية و عن طريق التجربة والخطأ يمكن الوصول إلى الأعضاء الذين سيشكلون برلماناً (مرناً) أو سهل الانقياد للحكومة. يضم أشخاصاً لا لبس على شخصياتهم ولا غموض (76).

اعتبر كورودا كيوتاكا Kuroda Kiyotaku (من ساتسوما) ومن أبرز رجال عصابة التحالف أن الحديث عن الديمقراطية ومؤسسات الحكم الدستوري موضوعاً سابقاً لأوانه وأن الظروف الموضوعية لم تتضح بعد لإقامتها. عقد مؤتمر حزب الوطنيين مؤتمره الرابع في نيسان ١٨٨٠ تقرر فيه تغيير اسم الحزب إلى عصابة تأسيس البرلمان الوطني League for Establishing A National Assembly وسعيه طبقاً لسمه الجديد لتحقيق "حكم دستوري".

تجددت المظاهرات وعمت مناطق واسعة من اليابان بسبب تردّي الأوضاع الاقتصادية مما دفع الحكومة إلى إصدار تشريع الخامس من نيسان/١٨٨٠ والذي بمقتضاه منعت الاجتماعات العامة دون إذن مسبق من دوائر الشرطة. حرم القانون على رجال القوات المسلحة وقوى الأمن والمدرسين والطلبة من المشاركة في أي نشاط سياسي. أعطى القانون لقوات الشرطة والأمن صلاحيات واسعة لقمع أي شكل من أشكال الاحتجاج أو التظاهر. فرض القانون عقوبات قاسية للخارجين على القانون (77). شهدت اجتماعات مجلس الوزراء طوال المدة الممتدة (١٨٧٩-١٨٨١) نقاشات مسهبة حول الصيغة التي يجب أن يكون عليها الدستور. برزت اتجاهات مختلفة منهم من دعى إلى أن يكون البرلمان على نمط البرلمانات الغربية ومنهم من رأى إرجاء بحثه في ظل الأوضاع غير المستقرة التي تعيشها البلاد وخاصة أوضاعها الاقتصادية والأمنية التي خلفها تمرد ساتسوما، إلا أن محور أيواكورا-إيتو هيرو المدعوم من عصابة التحالف الداعي إلى تبني الدستور (البروسي) هو الذي ساد ورفع أيوكورا مذكرة إلى مجلس الشيوخ في ٦/تموز/١٨٨١ أكد فيها أن الدستور البروسي هو النموذج الذي يلبي حاجة اليابان. التزم أوكاما الصمت طوال المناقشات التي دارت. صمته مبعثه مراقبة ما يجري على الساحة السياسية من توتر غير مسبوق والتنامي المتسارع لحركة الحرية وحقوق الشعب والمظاهرات الصاخبة التي يقودها رموز هذه الحركة. راقب عن كثب مسار التحالفات بين أقطاب الشلة الحاكمة. هاله تعاضم نفوذ إيتو هيرو والذي تولى منصب وزير الداخلية عام ١٨٧٧ وأصبح من الوزراء الأكثر قرباً للوزير الأول أيوكورا. دعم محور أيواكورا-إيتو هيرومن عصابة التحالف وخاصة ياماكاتا. جعل أوكاما يدرك أن صراعاً مفتوحاً مع إيتو أمر لا مناص منه بعد أن (بواجه أيواكورا الطاعن في السن ربه) فالمحور هنا الهدف منه تهيئة إيتو هيرو لخلافه أيوكورا على منصب رئاسة الوزارة مناطحته لإيتو تتطلب قوة فاعلة ساندة له فيما يسعى إليه لذلك انطلق يحابي حركة الحرية وحقوق الشعب سراً وعلناً. بدى أوكاما كمن يحاور نفسه. وجد نفسه زعيماً موجهاً لحركة حقوق الشعب. وعد نفسه بأن الانتخابات البرلمانية ستفوز الحركة فيها بأغلبية مطلقة. سيشكل هو الوزارة باعتباره زعيم الأغلبية وسلطته الشرعية ينهي إيتو ومن محور معه. خرج أوكاما عن صمته في ١١/آذار/١٨٨١ حيث رفع مذكرة إلى الامبراطور مباشرة تضمنت استعطافه بإصدار أمر يوقف به المناقشات العقيمة الدائرة حول الدستور في مجلس الوزراء والأمر بالتبني الفوري للدستور البريطاني مضمناً

مذكرته جدولاً زمنياً لمقترحه: ١٨٨١ إعداد مسودة الدستور، ١٨٨٢ يعلن على الأمة، ١٨٨٣ تجرى انتخابات عامة لانتخاب جمعية وطنية تتولى إقرار مسودة الدستور (كدستور دائم للبلاد)(78).

اقترن رفع المذكرة مع ذبوع فضيحة بيع موجودات هوكايدو والتي سربها إلى الصحافة نفر من العاملين مع أوكاما (حيث كان هو بصحبة الامبراطور في زيارة تفقدية لبعض مقاطعات شرق اليابان) استغلتها المعارضة فنشرت الصحف عنها الكثير كحالة من حالات الفساد والرشوة التي تتوء بها الأمة تحت وطأتها وأحدثت تقاصيلها ردود فعل عنيفة في الشارع السياسي. أيدت الحركة الديمقراطية ما حملته مذكرته حول دستورية الحكم واعتبرت التعجيل في قيامه إنهاءً بل اجتثاثاً لحالات التلاعب بالمال العام. أحال الامبراطور مذكرة أوكاما إلى مجلس الوزراء في شهر حزيران/١٨٨١.

حاول أوكاما استقطاب بعض من وزراء الحكومة لتشكيل محور معارض لإيتو غير أن وقع المذكرة كان أكبر من محاولاته هذه. اتهمه الوزراء الذين حاول استقطابهم بالوصولية والسلوك اللامبدي من خلال مذكرة لا يعلم بها أحد إلا هو. تحرك إيتو بسرعة صوب الامبراطور موضعاً له دوافع المذكرة وصيغ الابتزاز التي اعتمدها أوكاما. دعى الامبراطور إلى عقد جلسة لمجلس الوزراء برئاسته في الحادي عشر من آذار. طلب إيتو من أوكاما ليلة الحادي عشر تقديم استقالته فقدمها وبذلك فهو لم يحضر جلسة مجلس الوزراء وكان تدبيراً قد أقره الامبراطور قبل أن يقدم إيتو عليه. تمخض الاجتماع عن القرارات التالية:

١. إلغاء صفقة بيع موجودات هوكايدو.

٢. صدور مرسوم امبراطوري ليلة الثاني عشر من تشرين أول بمنح الشعب دستوراً مكتوباً ولكن ليس قبل عام ١٨٩٠(79).  
جاء في المرسوم الامبراطوري (نعلم هنا أننا سنشئ دستوراً في العام الثالث والعشرين لحكم الميجي برلماناً... إن التقدم لن يكون مضطرباً ما لم يكن مقروناً بالتفكير والروية... إن الذين يدعون إلى تغييرات فجائية قد تؤدي إلى تعكير صفو وسلام حكمتنا سيقعون تحت طائلة عقابنا)(80).

انتهت أزمة ١٨٨١ بهيمنة إيتو هيرو هيمنة مطلقة. قادت هذه الأزمة إلى صلادة وتماسك ووحدة الموقف للأوليغاركية الحاكمة إزاء القضايا المطروحة والتصدي الحازم لأي شكل من أشكال المعارضة مهما كان مصدرها. توفي إيواكورا عام ١٨٨٣ وبوفاته باتت هيمنة عصابة (شوشو-ساتسوما) قائمة في شخوص إيتو، ياماكاتا وتوتيماسي (الشقيق الأصغر لسايجو الذي قاد تمرد ساتسوما) أخذت العزة بالنفس هذه العصابة الحاكمة فقد قالوا أنهم قادوا الأمة عبر عقد ونصف وهم الأدرى بمصالحها ونظروا إلى المعارضة على أنهم حشد من الغوغاء لا يبيغون إلا السلطة، ولم يدر بخلد العصابة التثني عن الحكم لغيرهم تحت ذريعة (حكومة ديمقراطية) أو (حكومة الأغلبية البرلمانية) لذا فقد شددت الخناق على المعارضة.

استعدت المعارضة والسلطة للمجابهة الحاسمة في الحقبة الممتدة بين (١٨٨١ الإعلان عن منح الدستور و ١٨٩٠ موعد وضعه موضع التنفيذ). لجأت المعارضة إلى تشكيل وإعادة تشكيل الأحزاب السياسية، إصدار الصحف، عقد المنتديات الثقافية والسياسية. كل ذلك من أجل خلق رأي عام مساند لها في تحقيق هدفها (انتخابات حرة ونزبهة لبرلمان وطني وحكومة دستورية). لجأت الحكومة إلى إجراءات مضادة عبر التشريع وتنفيذ ما تشعه بكل السبل من أجل تحجيم المعارضة وإنهاء دورها.

أعاد إيتاجاكي وبالتعاون مع جوتو بناء (حزب العصابة) ولكن تحت اسم جديد (حزب الأحرار) "Liberal Party" Jiyuto وهي ذات تسمية حزب الأحرار البريطاني حيث (أن حزب الأحرار في بريطانيا قاد في هذه المرحلة ما سمي (باشتراكية المجالس المحلية) أما الحزب في برنامج عمله العام فانتهج سياسة الإصلاح السياسي حيث أنجز لائحتي الإصلاح البرلماني لعامي ١٨٣٢-١٨٦٧ وبها توسع حق الانتخابات يشمل الطبقة العاملة البريطانية كما انتهج سياسة (حرة) في مجالات العلاقات الدولية وأيد مبدأ حرية التجارة). اختيار إيتاجاكي للاسم جاء بقصد كسب عموم (الليبراليين) كما استمد في مناهجه بعضاً من أفكار الثورة الفرنسية (الحرية هي الوضع الطبيعي للإنسان) كما تبنى الحريات والحقوق الأساسية التي حملتها لائحة حقوق الإنسان الصادرة عن الجمعية الوطنية الفرنسية المتخذة في (جلسة ٢٦/آب/١٧٨٩). جوتو الشخصية الثانية في الحزب سبق له وأن التقى بأحد الدبلوماسيين البريطانيين وسأله عن مفهوم ومقومات الحكم الدستوري أجابه الدبلوماسي البريطاني دفعت جوتو لأن يكلف نفر من أتباعه في البحث

والكتابة عن "الحكم الدستوري" مستنديين في دراستهم إلى مؤسسات الحكم البريطاني الدستورية وشواهد من الدستور البريطاني، لذلك حرص الحزب في مناهجه على (مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث) أكد منهاج الحزب على الحرية الاقتصادية ونادى بدور أكبر للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، أشار الحزب في مناهجه إلى السياسة الضريبية مؤكداً أنه (لا ضريبة بدون قانون). انضم إلى الحزب كبار أعيان الريف، البرجوازية التجارية والصناعية. الجناح اليساري في الحزب دعى إلى ما دعى إليه بعاقبة فرنسا (الراديكاليون) السيادة للشعب، رفضوا ألوهية الامبراطور ومبدأ الراعي والرعية. طالبوا بتمليك الفلاحين الأراضي التي وزعت عليهم وعدم اقتصار (التشوكين) على حق استغلال الأرض في حين تبقى ملكية الأرض (للامبراطور) أي الدولة. دعوا إلى ضمان حقوق العمال فيما يتعلق بساعات العمل، المرض، العجز، الحد الأدنى للأجور. شايح هذا الجناح العمال والفلاحون(81).

آمن الجناح اليميني في الحزب بأفكار سبنسر في الدولة الدستورية وفلسفة جيرمي بينتام النفعية كمنهج عمل له، جناح الحزب لم يكونا ليتعاونوا كحزب واحد بل بدى التناقض بينهما وكأنهما حزبين منفصلين. تورط الجناح اليساري في حركات التمرد الفلاحية في مقاطعة فوكوشيما ١٨٨٢ ساهم في تقويضه في حين الجناح اليميني لم يعلن عن رأيه في الصراع الدائر بين الفلاحين وأعيان الريف بل التزم الصمت حتى أنه لم يندد بالقسوة التي لجأت إليها الحكومة في معاملة المتمردين من الفلاحين. انسحب عدد كبير من أعيان الريف من الحزب، الليبراليون المعتدلون علقوا عضويتهم فيه، في حين أعداد كبيرة من الفلاحين سخطت على الحزب لأنه دفعهم إلى الانتفاضات ثم تخلى عنهم في ساعة العسرة، فالكثير من قادة الحزب توارت عن الأنظار. سادت حالة من التوتر والترقب. حاولت الحكومة اللجوء إلى التهدئة والابتعاد عن العنف فأقنعت إيتاجاكي وجوتو بالسفر إلى بعض الدول الأوربية للاطلاع على نظمها الدستورية وتمويل من مؤسسة ميتسوي. قبل العرض وسافر إيتاجاكي عام ١٨٨٢ رغم اعتراض قيادات الحزب عليها فمن هذه القيادات من اعتقد بأن السفارة والجهة الممولة لها، ستثير الشبهات حول الحزب ومبديته وظن البعض الآخر أنها مكيدة مدبرة من الحكومة لتشويه سمعة إيتاجاكي ومن ثم إبعاده وجوتو عن الساحة السياسية.

عاد إيتاجاكي عام ١٨٨٣ ليجد أن الحزب قد تمزق إلى شلل متحارة فالجناح اليميني أيد إجراءات وزير المالية الجديد (ماتسوكاتا) النقشفية وبذا فقد الحزب الفلاحين وصغار ملاك الأراضي بل أضحت هذه الشريحة من أعدى أعداء الحزب في حين توارى قادة الجناح اليساري منه عن الأنظار لملاحقة السلطة لهم، هذه الشللية والتصرفات الفردية أفقدت الحزب قواعد الضبط وأصبح من الصعب الهيمنة على قيادات الحزب خاصة خارج العاصمة، كل هذه الأمور دفعت إيتاجاكي إلى حل الحزب في تشرين أول/١٨٨٤(82).

ترك أوكاما منصبه الوزاري وتبعه حشد من الموظفين المشايعين له وخاصة إينوكاي Inukai Tsuyshi وأزاوكي يوكوي Ozaki Yukio من ذوي الأصول السامورية والمعروفين بنزوعهم الديمقراطي. وإخلاصهم للقضية الدستورية. خطى أوكاما مع رهطه على طريق المعارضة وشكلوا حزباً سياسياً سموه "الكاشينو Rikkon Kaishinto" (لحزب الدستوري التقدمي Constitutional Progressive Party) وذلك في آذار من عام ١٨٨٢. استمد في مناهجه الصيغ الدستورية البريطانية وأكد على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، حزب الأغلبية البرلمانية هو الذي يتولى تشكيل الوزارة. مسؤولية الحكومة أمام البرلمان. أكد من جهة أخرى على أن الامبراطور هو رمز الأمة. أقر تقييد حق الانتخاب (الشروط المالية) لحين يصبح الشعب متعلماً بالقدر الذي يمكنه من التمييز ويعطي صوته عن قناعة. أصدر أوكاما كتاباً هاجم فيه أفكار روسو وطروحات بعاقبة فرنسا. دعى إلى حرية التجارة وانتهاج كل السبل لتعزيز تجارة اليابان الخارجية وتقديم الدعم المالي والحماية للصناعات الوطنية. تدعيم القدرات العسكرية للقوات المسلحة اليابانية. شايحت الحزب الرأسمالية اليابانية والتي سعت لإيجاد أرضية للتفاهم المشترك بين الحزب والأوليغاركية الحاكمة. آزرت الحزب الفئات الليبرالية المثقفة وعلى رأسهم فيكوزوا يوكوشي رئيس جامعة كياتو Kito وأساتذتها وطلابها (وهي جامعة ليست لها علاقة بالدولة بل تعتمد التمويل الذاتي). دعم إيواسوكي Iwasaki رئيس مؤسسة ميتسوبوشي Mitsubishi الحزب مادياً حيث مَوَّل نشاطاته السياسية. القوى السياسية المعتدلة حملت أوكاما ما أصاب الاقتصاد الياباني جراء سياسته (التضخمية) وانعكاسات ذلك على الطبقة الفلاحية والبرجوازية الصغيرة وهو المسؤول أيضاً عن رد الفعل أو المعالجة الخاطئة التي أقدم عليها خلفه "ماتسوكاتا" باتباع سياسة انكماشية

قاسية قادت إلى تدني مريع للأسعار ألحقت أفدح الأضرار بلفلاحين ومستأجري الأراضي الزراعية بل قادت إلى الجوع في بعض مناطق اليابان وكانت ثورة البائسين التي اندلعت في مقاطعة كيتشيتشيبو Chichibu عام ١٨٨٤ والتي كانت بعض من قيادات الحزب قد حرصت عليها. ظهور أجنحة (يسارية ويمينية ومعتدلة) داخل الحزب قادت إلى تخبطه وانعدام قدرات قياداته الرئيسية على احتواء أزمته الداخلية أمور كلها قادت إلى حل الحزب عام ١٨٨٤ (83).

نظرة تحليلية إلى الكيفية التي ظهر بها الحزبان إلى الوجود تكشف أن كلا الحزبين قاد إلى قيامهما صراع على السلطة مع الأوليغاركية الحاكمة وأن رموزهما كانوا جزءاً من السلطة التي قادت الحكم حتى عام ١٨٧٣ أو كاما - إيتاجاكي - جودو - يتو - سوجيما أرادوا إزاحة أيواكورا و(عصبة ساتسوما-شوشو) وطرحوا أنفسهم بديلاً وعندما عجزوا انتهجوا أساليب مختلفة لمقارعة السلطة في حين أو كاما كانت دوافعه ظاهرة للجميع هو صراعه مع إيتو هيرو بيومي على خلافة أيواكورا في منصب رئاسة الوزارة. ذبوع أسمائهم لكونهم قد احتلوا ومنذ قيام سلطة إعادة مراكز متقدمة في قيادة الدولة جعلت قوى المعارضة تلتف حولهم والواقع أن قيادة كلا الحزبين لم تكن لتؤمن بما نادى به بل اتخذت من دعوات الليبراليين وأفكارهم غطاءً لها بل حتى أنها بدت وكأنها تتحدث بأسمائهم وعندما أفلت المعارضة (١٨٨٤-١٩٠٥) نجد أن هؤلاء الذين تولوا قيادة الحزبين سعوا بأنفسهم صوب الأوليغاركية وآمنوا بها ودعموها (أصبح أو كاما وزير خارجية إيتو هيرو في وزارته (١٨٨٥-١٨٨٨) ثم استمر في منصبه في وزارة كورودوا (١٨٨٨-١٨٨٩) حيث تولى المفاوضات مع دول أنساي لتفكيح بنودها وكانت سلاحاً مضمناً بيده) دعمته كل القوى الوطنية من أجل إجبار الأوليغاركية على تحقيقه وعندما أصبح هو الجهة المعتمدة في التنفيذ قاد المفاوضات ولم يغير في البنود سوى الألفاظ حيث أعيدت صياغة البنود التي تمس جوهر السيادة بألفاظ جديدة. القوى الوطنية التي آزرته هي التي حكمت عليه بالموت بنهمة الخيانة حيث ألقى عليه أحد أعضاء منظمة الجينوشا Geyosha قبلة في ١٨/١٠/١٨٨٩ أدت إلى بتر ساقه وإبعاده عن المسرح السياسي حتى عام ١٨٩٦ وادت الحادثة بعد عشرة أيام من حدوثها إلى سقوط الوزارة. إيتاجاكي ابتعد عن المناصب الحكومية ولكنه وأمام الهياج الجماهيري المؤيد للانتصارات اليابان على الصين، في غمرة هذه الموجة أعلن عن تأييده للأوليغاركية الحاكمة وحكمتها في إدارة دفة الأمور وتحقيق النصر الذي هو الخطوة الفاعلة على طريق (المجال الحيوي) جوتو ساعد إيتاجاكي الأيمن ومنظر الحزب لم يصمد طويلاً أمام (الإرهاب والإغراء الذي مارسه الأوليغاركية) فترك المعارضة وشارك الأوليغاركية الحكم حيث أصبح وزيراً للاتصالات ثم وزيراً للزراعة والتجارة في وزارة كورودوا (١٨٨٨-١٨٨٩) (84).

(٢) تراشق الحزبان التهم بينهما، فكلاهما يتهم الآخر بالوصولية والميكافيلية. اتهم حزب الحرية الحزب التقدمي بالمداينة والسعي الحثيث لإحلال نفسه بديلاً في الحكم عن عصبة التحالف الحاكمة. رد التقدمي على الحرية بأن نعته (بدمية تحركها مصالح ميتسوي) في حين أكد حزب الحرية أن التقدمي يتحرك صوب مشاركة الأوليغاركية الحكم (والتخلي عن المعارضة من أجل حقوق الشعب) عبر وساطة مؤسسة ميتسوبوشي. دخل المعركة حزب السلطة (الحزب الامبراطوري) حيث نشر وثيقة يعود تاريخها إلى عام ١٨٧٤ حينما شنت الحكومة حملتها التأديبية على فرموزا وساندت مؤسسة ميتسوبوشي الحكومة بما لديها من إمكانيات فسخرت أسطولها التجاري لخدمة الحملة إضافة إلى المعونات المالية، ومن باب المكافأة لموقفها الساند هذا قرر أو كاما (وزير المالية وهو جزء من الحكومة التي أقرت المكافأة) منحها ثلاث عشرة سفينة كانت ملكاً للدولة ولم تكن رشوة شخصية أو صفقة تمت بين أو كاما والمؤسسة ولكن نشرها تحت عناوين مجافية لحقيقة ما جرى كان الغرض منه تعميق حدة الصراع الدائر بين الحزبين والحيلولة دون لقاءها أو بعبارة أخرى لشردمة المعارضة. التراشق بين الحزبين كان له أثره السيء بين أوساط الرأي العام قاد إلى انحسار سريع لشعبية كلا الحزبين وتحديداً سقوطها نهائياً لقيادتيهما كنتيجة للأسلوب اللامبدي الذي لجأ إليه كلا الحزبين.

(٣) آمن الحزبان بالتحديث وأن العلاقة المضطربة مع الغرب هي الطريق إليه، لكن الخطوات التي أساسها المزايدة التي اتبعت للمطالبة بتفكيح معاهدات أنساي (كسلاح ضد السلطة) وحملات الصحف وخاصة فيما يتعلق (بالمحاكم التنصليية واستباحة أراضي اليابان ومياهه أمام المقيمين الغربيين ومن شتى دول أنساي والتعريف الكمركية التي لا تزيد على ٥% على الواردات من الغرب) أغرقت أسواق اليابان بمنتجاتهم ودفعت بالاقتصاد الياباني إلى الهاوية) هذا الأسلوب التحريضي خلق رأياً عاماً يابانياً معادياً للغرب بل



ومعاد لكل ما هو أجنبي. اتهمت الأوساط الليبرالية الغربية الأحزاب اليابانية بأن نهجها هذا لا يقود إلا إلى تعزيز الاتجاهات الشوفينية في البلاد بينما الأوساط الليبرالية اليابانية اتهمت الأحزاب والسلطة معاً بالنزوع الاستبدادي واستخدام الشعارات وسيلة للاحتفاظ بالسلطة أو الوصول إليها(85).

(٤) امتاز الحزبان بسرعة الوجود والاختفاء وتحت أسماء مختلفة وبرامج عمل تمتاز بتغير أفاظها وتعدد أهدافها دونما تحديد صريح لآليات العمل وبذا فهي تخاطب العواطف والمشاعر دونما العقول كما أن كلا الحزبين امتازا بقلّة عدد الأعضاء العاملين فيها لكون بدل العضوية باهض لذلك ظلت العضوية محدودة بحدود (القادرين على الدفع من الأوساط الرأسمالية والبرجوازية والارستقراطية الزراعية) وقواعد كلا الحزبين تتسع وتنكمش وفقاً لمسارات الحركة السياسية. إن هذا يعني عدم إيمان الجماهير اليابانية بالوعود اللفظية فهم يتسمون بالواقعية واحترام الزمن والميل للعمل. لذا فإن الرأي العام الياباني اهتم بالقضايا الجوهرية التي تمس مسار الحركة الوطنية ككل ولم يؤيد أي من الحزبين في صراعهما من أجل السلطة.

تهاوي المعارضة وانكشاف حقيقة هدفها في الوصول إلى السلطة في صراعها المشترك ضد عصابة التحالف ثم صراعها مع بعضها من أجل مشاركة العصابة الحكم وإسقاطها امتص زخمها وترك للأوليغاركية الساحة مفتوحة للقيام بخطواتها الحاسمة (تشريع الدستور ووضع موضع التنفيذ دون خشية أو تردد من رد فعل يحول دون ذلك).

انتهت مناقشات مجلس الوزراء بإقرار أولي على أن الدستور البروسي هو النموذج الواجب الأخذ به لأنه يتماشى وطبيعة المرحلة الانتقالية التي يمر بها اليابان. تفاهات إيوكورا-إيتو هيرو على النقاط الجوهرية التي يحملها الدستور البروسي هي أن الامبراطور يختار رئيس الوزراء. الوزارة مسؤولة عن أعمالها أمام الامبراطور دون غيره. إقالة الوزارة أو وزراء منها هي صلاحية الامبراطور. هذه الاعتبارات هي وراء فرضه على مجلس الوزراء والشيوخ وبعبارة أخرى فإن الصيغة التي سيكون عليها الدستور معدة مسبقاً.

شكل مجلس الوزراء لجنة برئاسة إيتو هيرو بيومي لدراسة النماذج الدستورية في أوروبا الغربية. غادر إيتو والوفد المرافق له إلى أوروبا في ١٤/آذار/١٨٨٢ مكث الوفد قليلاً في باريس ولندن. حيث مكث في لندن بعض من أعضاء الوفد ممن يجيدون الإنكليزية للاطلاع على مقومات الدستور البريطاني في حين عدد آخر من أعضاء الوفد ممن يجيدون الفرنسية مكثوا في باريس لدراسة مضامين دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة. قضى إيتو معظم وقته في برلين وفيينا ومن برلين كتب إلى أحد أصدقائه يقول (المثقفون اليابانيون على خطأ كبير حينما يدعون إلى الأخذ بدستور الجمهورية الفرنسية الثالثة أو بدستور الولايات المتحدة أو استنساخ الدستور الإنكليزي. إن حالة اليابان تكمن في تبني الدستور البروسي والسير على هده في رسم أبعاد التجربة الدستورية المزمع قيامها في اليابان(86).

التقى إيتو بسمارك في آذار/١٨٨٢. كانت وجهات نظريهما متطابقة على مناهضة الفكر الاشتراكي والحركات الراديكالية وخاصة العمالية منها. أبدى إيتو إعجابه بمؤسسات الدولة الألمانية (البروسية) والتناغم القائم بينها في تسيير مهامها وتحقيق الأهداف المرسومة لها دون أي عرقلة في المجلسين (الدايت).

استمع إيتو إلى محاضرة في القانون الدستوري ألقاها الخبير الألماني رودولف Rudolph Ginest. عقب إيتو على محاضرات Ginest (إني أتفق مع جوهر ما جاءت به محاضراته فالدستور مصدر لقوة وعظمة الامبراطور وليس لتحديد سلطاته، وحدة الرعية تحت رعاية راعيها الامبراطور هي الأساسيات التي يقوم عليها النهج المستقبلي للحكم). استمع في فيينا إلى محاضرات خبير القانون الدولي Lorenz Von Stein وكانت في مجملها خلاصة لكتابه "المملكة الاشتراكية" ومما جاء في محاضرة ستاين التي تولى ترجمتها لإيتو إلى اليابانية Inoue Kowashi (...فصل صراعات المنافع الدائرة بين مختلف فئات المجتمع من خلال التأكيد على السلم الاجتماعي واستئصال الاستغلال والاستئثار. سمو مصلحة الأمة على الصراعات الطبقيّة وتعزيز مشاعر الانتماء إلى الأمة من خلال التأكيد على الحقوق الأساسية... استمرار الانشغاف السياسية يعني ضعف الدولة، وضعف الدولة يعني خلخلة المجتمع وتداعيه(87)). عقب إيتو على ذلك بقوله (الأفكار الديمقراطية المتطرفة يجب أن تقاوم لأنه في بلد مثل اليابان صغير في مساحته، قليل في سكانه، تعدد المنظمات والفئات يلحق ضرراً فيه لذا فإنه من الضروري أن تكون هنالك وحدة محكمة لهذه المنظمات

وسيكون الدستور وسيلة لتحقيق هذه الغاية(88). إن هذا جاء ليعلن أن إيتو زاد قناعة بضرورة محاربة نزعات المعارضة الراديكالية التي دعت إلى مبدأ (سيادة الشعب) وضمانات دستورية للحقوق والحريات الأساسية، فمفهوم إيتو هو أن المجتمع ينقسم إلى حكام ورعية والدستور ليس أكثر من كونه دليل عمل وليس حامياً للأفراد فالفردي لا قيمة له إذا انفصل عن مجتمعه أو خرج على قيمه. ترجمت هذه المفاهيم إلى صيغ عمل حيث اجتمعت ياماكا المنظمات الراديكالية من نقابية أو مهنية فلقد وظف قانون الأحزاب والمنظمات السياسية (حزيران/١٨٨٢ وقانون حفظ النظام العام لعام ١٨٨٧).

عاد إيتو إلى البلاد في آب من عام ١٨٨٣ بعد مكوث خارج البلاد دام عاماً ونصف وأول نداء وجهه كان لأولئك الذين يسعون من أجل بناء يابان قوي وثرى أن يبتعدوا عن الولاءات السياسية لأي حزب أو منظمة، الولاء لليابان وحده من خلال الولاء للامبراطور.

اخترت في ذهن إيتو في فترة مكوثه في برلين فكرة (سمو السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية) وعند عودته بدأ خطواته صوب تنفيذ ما اعتقد به. الخطوة الأولى كانت في تموز/١٨٨٤ قام بها بخلق طبقة جديدة من النبلاء ضمت خمسة مراتب: أمير Prince، ماركيز Marquis، كونت Count، فس كونت Vis Count، وبارون Baron. الألقاب الممنوحة هي ألقاب تكريمية ولست إقطاعية كما هو الحال في أوروبا. قوام الطبقة الجديدة (٥٠٠) انتقى ثلثهم من العوائل القديمة في نبالتها أعطيت لهم من باب الترضية وكسب الود ليس إلا. حصل ستة عشر من الأوليغاركية على ألقاب مختلفة. كرم كل من كيدو وأوكويو بلقب ماركيز تخليداً لهم. منح الآخرين بما فيهم إيتو وياماكاتا لقب كونت. منح أربعة عشر من قادة القوات المسلحة لقب فس كونت، وكذلك منح لمئتين واثنين من كبار رجال المال والأعمال وساموري (الصف الأول). حرم أوكاما، إيتاجي وجوتو من التكريم رغم دورهم الكبير في إسقاط الشوجونية في حين بعض من كبار الإقطاعيين المتحالفين مع الشوجونية منحوا لقب فس كونت وبعضهم كونت. خلق هذه الطبقة من قبل الحكومة هو بقصد تشكيل مجلس الشيوخ المقبل منهم وبذا فإن أحد جناحي (الدايت) قد ضمن وهو في تقدير إيتو سيكون سيف الحكومة المسلط على البرلمان.

خطى إيتو خطواته الثانية في كانون الأول ١٨٨٥ بأن استصدر مرسوماً ألغى به (نظام السانجي أو مجلس الوزراء القديم) وكل التشريعات والمؤسسات المتعلقة به. أقام نظاماً جديداً لمجلس الوزراء استمد أصوله من النظام البروسي (الألماني) وفوضت إلى الامبراطور ذات الصلاحيات التي يمارسها الامبراطور الألماني: الامبراطور هو الذي يختار رئيس الوزراء ووزرائه والوزارة مسؤولة أمامه فقط، إقالة الوزارة أو بعض من وزرائها هي من صلاحيات الامبراطور وحده. خص رئيس الوزراء نفسه بصلاحيات واسعة منها اقتراح بحل البرلمان يقدم إلى الامبراطور، كل وزير مسؤول عن أعمال وزارته وليس له أي علاقة بأعمال الوزارات الأخرى أي الوزارة ليست مسؤولة مسؤولية تظامنية عن أعمالها. الأعمال والمسؤوليات التي لا تقع ضمن اختصاص وزارة محددة يتولى أمرها رئيس الوزراء. الوزارة ضمن عشرة وزراء (٤ من شوشو، ٤ من ساتسوما، ١ من هيزن و ١ من توسو)(89).

أحيطت مكانة الامبراطور وميراثه الروحي بهالة من لعظمة تجسدت بإيجاد مراسيم وأعراف وبروتوكولات تنظم شؤون القصر وتشرف عليها وزارة شؤون القصر الامبراطوري ترتبط بالقصر الامبراطوري مباشرةً تولى إيتو هيرو مهامها ليكون أكثر قرباً من الامبراطور. نظمت هذه الوزارة المناسبات التي يستقبل بها الامبراطور المهنيين. ملابس خاصة أعدت لكل مناسبة. قسم التشريعات يضع جدولاً بالمقامات التي تحضر القصر حسب أولويات أعدت لها. بدت هذه التحضيرات مبالغ فيها حيث لم يشهدها أي من بلاطات أباطرة وملوك أوروبا.

أحيا إيتو وزارة قديمة Naidai Jin "الوزير حامل الأختام الامبراطورية Lord Keeper of the Privy Seal" كل مظاهر العظمة هذه جاءت للرد على الليبراليين والاشتراكيين الرافضين لمكانة الامبراطور "الإلهية" و"قدسية النظام".

عجل إيتو الخطى لتشريع الدستور. شكلت لجنة إعداد الدستور من تسعة أعضاء تولى رئاستها واختيار أعضائها. عقدت اللجنة اجتماعات سرية ومغلقة عديدة. أغلبها عقد في مقر وزارة شؤون القصر الامبراطوري وبعضها عقد في منتجع إيتو الصيفي. شارك في اجتماعات لجنة صياغة الدستور فريقاً من الخبراء الألمان ضم أكثر من عشرين خبيراً من بينهم أستاذي القانون الدولي

Alfred Mosse و Herman Roesler حيث تولى هؤلاء حقن الكثير من بنود الدستور الألماني في الدستور الياباني المزمع ولكي تخفف حدة النزوع الألماني فيه أخذت بعض من أفكار هيرت سبنسر في التطبيق البطيء (التدريجي) لمفهوم الحكم الديمقراطي ومؤسساته كون اليابان ولفترة طويلة خضع لحكم إقطاعي استبدادي كما أن الشعب الياباني لم يصل بعد مرحلة النضج السياسي الكافي لممارسة الديمقراطية وهذه الممارسات هي الأولى في تاريخ الشعب الياباني لذا فالتدرج في التشريع وتحديد صلاحيات المؤسسات الدستورية ضرورة أساسية(90).

أنجزت اللجنة وضع مسودة الدستور في آذار/ ١٨٨٨ عجل إيتو بتشكيل مجلس شورى الامبراطور فتم ذلك في نيسان/ ١٨٨٨. قدم استقالته من رئاسة الوزارة ليتولى رئاسة مجلس شورى الامبراطور الجهة التي ستتولى المصادقة على الدستور. برئاسته للمجلس ضمن إيتو تمرير الدستور. عرضت مسودة الدستور على المجلس في الخامس من مايس/ ١٨٨٨ فأقر بنوده بالكامل. عقدت في القصر الامبراطوري حفلة حضرها الخاصة من الناس وبمناسبة الذكرى السنوية لقيام دولة اليا ماتو (١٦٦٠ ق.م) وهي أيضاً الذكرى الثالثة والعشرين لحكم المايجي. في ظل هاتين المناسبتين وهب الامبراطور رعيته دستوراً مكتوباً كما وعد.

ضم الدستور سبعة أبواب وست وسبعون مادة تناول الباب الأول صلاحيات الامبراطور وحددت مواد الباب الثاني حقوق الرعايا وواجباتهم في حين تناول الباب الثالث مجلسي الدايت الامبراطوري وصلاحيات كل منهما، خصص الباب الرابع صلاحيات مجلس الوزراء ومهام المجلس الاستشاري. أفرد الباب الخامس المواد المتعلقة بالسلطة القضائية.

تقبلت القوى الليبرالية الدستور بما حوى. منعت الصحف والمحافل السياسية من التعرض للدستور قبيل صدوره وبعده. انتقادات واسعة وجهت إلى الدستور بعد وضعه موضع التنفيذ حينما أجريت أول انتخابات عامة في الأول من تموز عام ١٨٩٠ وافتتحت أول جلسة لمجلس النواب في ٢٥/ تشرين الثاني/ ١٨٩٠ (91).

### نقد الدستور

١. عززت الأوليغاركية مفهوم الراعي والرعية، وما هبة الامبراطور لرعيته دستوراً إلا تجسيدا لمعنى هذا المفهوم. هدف الأوليغاركية من ذلك هو لتأكيد خضوع الفرد للسلطة من خلال خلقها لمفهوم "Consildtion" Sodon وجوهره "العمل الجمعي ونبذ الفردية". مفهوم العمل الجمعي هو من ميراث الطاكوجوا الذي لم يناله معول الهدم لسلطة الإعادة وفقاً لمنطق الفقرة الرابعة من ميثاق الأمة. بل السلطة عززته ليكون منطلقها في البناء والتغيير.
  ٢. الفصل بين السلطتين الروحية والزمنية يشكل أهم سمات الليبرالية الغربية في حين الدستور الياباني نظر إليهما على أنهما وحدة واحدة لا تتجزأ، لم يرد ذكر للحقوق والحريات الفردية وفقاً للمفاهيم الليبرالية إلا ومعها استثناءات كثيرة لأن الأوليغاركية ترى في الفردية والحقوق والحريات الليبرالية تقويضاً لوحدة الأسرة.
  ٣. حمل الدستور مواداً تؤكد ألوهية الامبراطور وعظمته. نصت المادة الأولى من الباب الأول على (يملك امبراطورية اليابان ويحكمها إلى عصور لا نهاية لها سلالة من الأباطرة)، في حين نصت المادة الثالثة على (الامبراطور مقدس وذاته مصونة ولا يجوز انتهاكها). فوضت المواد (٦، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٣) من الباب الأول للامبراطور صلاحيات واسعة فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، له حق إعلان الحرب وعقد الصلح، عقد المعاهدات مع الدول الأخرى، إصدار مراسيم وتشريعات من أجل حفظ الأمن والنظام العام (طيلة انصراف الدايت في عطلته، مع أن الدايت لا يعقد إلا فصلاً تشريعياً واحداً في السنة ولمدة ثلاثة أشهر). حل مجلس النواب والدعوة لانتخابات جديدة.
- فوض الامبراطور صلاحيات أخرى لا يخضع تنفيذها لإقرار "الدايت" حق تسمية رئيس الوزراء. إقالة الوزارة كلياً أو إقالة بعض من وزرائها، كل وزير مسؤول عن أعمال وزارته أمام الامبراطور وحده. تعيين كبار موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين، منح النياشين والأوسمة. تصدر كافة المحاكم أحكامها باسم الامبراطور والذي له وحده الحق في إصدار العفو و تخفيف الأحكام أو رد الاعتبار، للامبراطور حق الاعتراض "الفيديو" على قرارات وتشريعات (الدايت) ولا يجوز عرض ما اعترض عليه في ذات الفصل التشريعي الذي صدرت فيه.

تفويض الامبراطور هذا الكم الهائل من الصلاحيات والتي فاقت صلاحيات (الشوجون) سابقاً والبرلمان لاحقاً أمر حرص عليه إيتو وشلته لأنها تترجم معنى "عودة الشرعية وممارسة الامبراطور لسلطاته" وهي سلطات وصلاحيات لم يسبق لأي من أباطرة اليابان ممارستها ومنذ قيام دولة اليابان. سطرت الأوليغارشية هذه السلطات للامبراطور ولكنها هي التي سوف تمارسها بتفويض منه، هذه الصلاحيات شكلت حصن الأوليغارشية الحاكمة ضد البرلمان وفعلاً فوض الامبراطور الصلاحيات المناطة به لوزراء الحكومة وكلاً حسب اختصاصه. هناك سلطة واحدة لم تفوض إلى أي من وزراء الوزارة وهي القيادة العليا للقوات المسلحة بل للامبراطور هيئة استشارية مكونة من رئيس أركان الجيش ورئيس هيئة أركان البحرية ووزيري الجيش والبحرية تعينه في مزاوله هذه القيادة(92).

٤. لا تأخذ صلاحيات الامبراطور بعدها التنفيذ إلا إذا أشير عليه بذلك من (مجلس شورى الامبراطور) وهو مجلس يضم رؤوس الأوليغارشية الحاكمة، وبذا فإن الامبراطور كملك بريطانيا "يملك ولا يحكم".

٥. لا تصبح قرارات مجلس النواب نافذة إلا بعد إقرار مجلس الشيوخ لها ومجلس الشيوخ هو من خلق السلطة يفعل ما يؤمر به، وهكذا أصبح مجلس النواب مطوق (حق نقض الامبراطور وحق الرفض لقراراته من مجلس الشيوخ).

٦. نصت المادة (٣٧) من الباب الخامس أن أي قانون تشريعه الحكومة لا يصبح نافذاً إلا بعد تصديق الدايت عليه ولا يحق للحكومة فرض أي ضريبة إلا بقانون. هذه المادة هي سلاح الدايت للوقوف بوجه الحكومة التي قدمت ميزانيات ضخمة في إنفاقاتها ولا تتوازن مع إيراداتها إلا بفرض ضرائب جديدة وهذا ما كان يرفضه البرلمان.

٧. اشترطت المادة (٦٥) عرض الميزانية على البرلمان لإقرارها وعند عدم إقرارها فإن للحكومة الحق وفقاً لمنطوق المادة (٧١) العمل بمفردات ميزانية العام المنصرم أو بعبارة أخرى المادة (٧١) عطلت أحكام المادة (٦٥) باستثناء عدم إقرار أي زيادة في أبواب الميزانية الجديدة.

٨. نصت المادة (٤٠) من الباب الثالث أن من حق مجلسي (الدايت) أن يقدم اعتراضات على سير عمل الحكومة أو أي وزير من وزرائها ولكن إذا رفضت هذه الاعتراضات من الامبراطور أو مجلس الشورى فلا يجوز تقديمها في ذات الدورة الانتخابية.

٩. حدد قانون الانتخابات لعام ١٨٩٠ عدد مقاعد مجلس النواب ب(٣٠٠) مقعداً. أعطى حق الانتخاب لكل ذكر بلغ الخامسة والعشرين من العمر ويدفع ضريبة سنوية لا تقل عن ١٥ (ين) سنوياً وبذا فإن من يحق لهم الانتخاب لا يتجاوز عددهم ٤٥٠.٠٠٠ من أصل مجموع السكان البالغ تعدادهم (٤٠) مليون نسمة أي أن نسبة من يحق لهم الانتخاب لا تتجاوز ٥% وهي نسبة ضئيلة. وبحكم الشرط المالي فإن من يحق لهم الانتخاب هم رجال المال والأعمال وكبار ملاك الأراضي لذا فإن المجلس الذي أنتخب يمثل مصالح الذين انتخبوا أعضاءه(93).

وهكذا صاغ إيتو دستوراً حقق كل ما تصبو إليه الأوليغارشية الحاكمة وضمن لها مستقبلاً آمناً تعمل على تنفيذ ما خططت له. يعكس الدستور مدى تأثره بالتجربة البروسية بل حتى مجلسي النواب والشيوخ سميا بالتسمية الألمانية Diet أو "المجلس الامبراطوري".

## الهوامش

- (1) Fairbank, Reischaur, Craig, East Asia Tradition and the Transformation, Houghton Mifflin Boston, 1978, pp408-412. William. K. Bunce, Religions in Japan, Vermont 4<sup>th</sup> ed., 1960, pp20-23.  
عبد الغفار رشاد، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص٦٧.
- (2) W.G. Beasly, The Modern History of Japan. N.Y 1975, p94, Bunce, op. cit, p20, رشاد، مصدر سابق ص١٠٠. أدوين أولدفانز ريشاور، اليابانيون، ترجمة ليلي الجبالي، مراجعة شوقي جلال، الكويت، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٩، ص٩٧.
- (3) Broton Hugh, Japan Modern Century, New York, 1955, pp41-42, G.B. Sansom, A History of Japan 1615-1867, Stanford Univ. Press, 1973, pp39-41, Richard Story, A History of Modern Japan, Penguin Books. 1968, pp61-62.  
ك.م. باننيكار، آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، ص ص ٨٦-٩٣.
- (4) Inou Kiyoshi, A Modern History of Japan, The Meiji Restoration, Tokyo Univ. Press, 1951, pp214-215.  
دعد بو مهلب عطا الله، اليابان من الشروق إلى السطوع "الجيوستراتيجية اليابانية المعاصرة"، بيروت، ١٩٩٤، ص ص ٣٢٠-٣٢٨.
- (5) Bunce, op. cit. p23, p136.
- (6) باننيكار، مصدر سابق، ص ص ٢١٥-٢١٦، ماريوس ب. جانس المايجي ايشن، الخلفية السياسية في تاغاي ميشو وميغال أورشا "محررين"، نهضة اليابان الحديثة، تعريب فواز خوري، بيروت ١٩٧٣، ص ٦١.
- (7) Fairbank and others, op. cit, pp484-485, Story, op. cit, pp79-80.
- (8) Broton Hugh, Japan Modern Century, op. cit, p114.  
ريشاور، مصدر سابق، ص ١٥٩.
- (9) للمزيد عن المعاهدات الأمريكية-اليابانية انظر:  
Beasly, The Modern History of Japan, pp73-74, J.W. Hall, Japan From Prehistory to Modern Times, N.Y, Dell Publishing Co. Inc., 1970, pp253-255.  
باننيكار، مصدر سابق، ص ص ٢١٣-٢١٥. تيدمان، مصدر سابق، ص ص ١٤-١٥.
- (10) Beasly, pp98-99. باننيكار، ص ٢١٥، تيدمان، ص ١٥.
- (11) W.G. Beasly, The Meiji Restoration, Stanford. Univ. Press. 1972, pp42-45, Takeuchi Tatsuji, War and Diplomacy In Japanese Empire, London, 1949, pp198-200, Hall, p251.
- (12) Fairbank and others, op. cit, pp500-501, K.B. Pyle, The Making of Modern Japan, Lexington, Mass D.C. Heath and Co, 1978, pp60-61.
- (13) Reischure, Japan The Story, op. cit, pp118-119, Beasly, The Modern History of Japan, op. cit, pp96-97, W.G. Beasly, The Meiji Restoration, op. cit, p424.  
ريشاور، اليابانيون، مصدر سابق، ص ص ١١٢-١١٤.
- (14) Quoted in, Nathaniel P. Thayer, How Conservatives Rule Japan, Princeton Univ. Press, 1969, p17.
- (15) Reischure, Japan The Story, op. cit, pp122-123.
- (16) إيكر لايشيف، المايجي أيشن ثورة برجوازية غير مكتملة في نهضة اليابان، مصدر سابق، ص ٨٣.
- (17) Beasly, The Meiji Restoration, op. cit, p40.
- (18) Hall, op. cit, pp290-291. تيدمان، مصدر سابق، ص ص ١٠٢-١٠٣.
- (19) Edwin O. Reischauer and John F. Fairbank, East Asia: The Great Tradition, Boston, 1958, p141, I. Mouis, (ed) Thought and Behaviour in Modern Japanese Politics, London, Oxford Univ. Press. 1963, pp20-21, Fairbank and others, op. cit, pp503-504.
- (20) Ibid, pp504-505, Beasly, The Modern, op. cit, pp102-103.
- (21) Reischure, Japan The Story, op. cit, pp99-101.

فوزي درويش، اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي، طنطا، ١٩٨٩، ص ٧٥، تيدمان، مصدر سابق، ص ١٨.

- (22) Beasley, The Modern History, pp95-96.  
(23) Ibid, pp108, Thayer, op. cit, p22.  
(24) Fairbank and others, op. cit, pp510-511.  
(25) رؤوف عباس حامد، التطور السياسي لليابان، السياسة الدولية، ع ٨٨، أبريل ١٩٨٧، ص ٨٣.  
(26) Edwin O. Reischauer, The Origins of Totalitarianism in Japan, Boston, 1973, pp31-37, Beasley, The Modern History, pp126.  
(27) Fairbank and others, op. cit, pp536. Reischauer, The Origins, op. cit, pp41. George B. Sansam, The Western World and Japan, New York 1962, p197, Mikiso Hane, Modern Japan. A Historical Survey Westview Press 1986, pp33-35.  
(28) عبد الله الموسوي، دور التربية في نهضة اليابان، مجلة المجمع العلمي العراقي، ج ١، مج ٤٥، ص ٢٠٠٠، ص ١٤٧، Ibid, p49.  
(29) Sansam, The Western World, op. cit, p197, p197, Reischauer, The Origins, op. cit, p57.

تيدمان، مصدر سابق، ص ١٩.

- (30) نقلاً عن عبد الله الموسوي، مصدر سابق، ص ١٤٢.  
(31) Robert Sinia, In Search of the Modern World, New York, 1973, p33.  
(32) Hall, op. cit, pp282-290.  
(33) Hugh, op. cit, p256.  
(34) تيدمان، مصدر سابق، ص ١١٤.  
(35) Reischauer, The Origins, op. cit, pp29-30.  
(36) Sinia, op. cit, p37. ٢٢-٢٠، مصدر سابق، ص ٢٢-٢٠.  
(37) Bunce, op. cit, pp135-136. ٢٢، مصدر سابق، ص ٢٢.  
(38) Reischauer, Japan The Story, op. cit, pp161-162.  
(39) Hugh, op. cit, pp241-250.  
(40) Ibid, p248, Molton D. Kennedy, Same Aspect of Japan and her Defence Force, London, 1943, pp17-19.  
(41) Fairbank and others, op. cit, p543, Paul R. Viotti, The Defence Policies of Nations, John Hopkins, Maryland, 1982, p196.  
(42) Kennedy, op. cit, p39.  
(43) Fairbank and others, op. cit, p543, Beasley, The Modern History, pp136-137, 186.  
(44) Reischauer, The Origins, op. cit, p51.  
(45) تيدمان، مصدر سابق، ص ١٠٨-١١٣.  
(46) تمرد ساتسوما ١٨٧٧ هو آخر محاولة مسلحة قام بها الساموري ضد سلطة المايجي، دوافعه سخط وتذمر الساموري بسبب ما آلت إليه أوضاعهم. التفوا حول سايجو تاكاموري "الذي سبق له وأن قاد القوات المتحالفة التي أسقطت الشوجونيه في ٣/كانون الثاني/١٨٦٨". أرسلت الحكومة كل ما لديها من قوات بما فيها الشرطة المحلية، تم القضاء على التمرد في أيلول/١٨٧٧ بفعل Fairbank قيادة أوكويو الحازمة. كلف الدولة أموالاً طائلة وأزهقت فيه أرواح كثيرة. للمزيد انظر: رشاد، ص ١٧-١٨، and others, p512.  
(47) Hugh, op. cit, pp257-258.  
(48) Fairbank and others, op. cit, p505-506.  
(49) T.C. Smith, Political Change and Industrial Development in Japan, Stanford Univ. Press 1955, pp21-33.

هشام البعاج، تحليل البدايات الأولى للتجربة اليابانية، بعد نصف قرن من الهزيمة، آفاق عربية تشرين أول/تشرين ثاني/١٩٩٥، ص ٤٣-٤٤، تيدمان، ص ٢٢-٢٣، رشاد، ص ٤٨-٤٩.

- (50) Beasley, The Modern History, p165, Fairbank and others, pp518-519.  
بول، أ. بادان، الاقتصاد السياسي للتنمية، ترجمة فؤاد بليغ، مراجعة حامد ربيع، ط ٢، بيروت، ١٩٧١، ص ٢٣١-٢٣٣.

محمد السيد سعيد، حول خصوصية الرأسمالية في اليابان السياسة الدولية، ٨٨ع، أبريل ١٩٨٧، p31. Smith, op. cit, (51)  
Fairbank and others, op. cit, p519. ص٩٨،

(52)

هوكايدو وهي أصغر الجزر الأربع الرئيسية التي يتكون منها اليابان. بحكم قساوة الظروف المناخية فيها وتجمدها في فصل الشتاء كانت خلو من استيطان بشري. تذكر الروايات التاريخية أن قبائل الأيتو التي أزاحتهم قبيلة اليااموتو (٦٦٠ق.م) استقروا في بعض أطرافها. ظلت مهمة حتى القرن الحادي عشر الميلادي حيث استقر فيها بعض من صيادي السمك لموسم الصيف فقط. بمقتضى أحكام معاهدة كاناجوا (١٨٥٤) أصبحت مياهها مفتوحة أمام السفن الغربية. أضحت موضع اهتمام الطاكوجوا بحكم موقعها الاستراتيجي (القرب من روسيا) فأضحت تحت سيطرة الحكومة المباشرة. طلبت الحكومة الروسية تعديل الحدود الشمالية بينهما. استجابات اليابان ووقعت بين الطرفين معاهدة ١٨٧٥ بمقتضاها تخلت روسيا عن جزر الكوريل وتخلت اليابان عن جزيرة سخالين. عازمت حكومة إعادة الإعمار على تشجيع الاستيطان فيها حيث أنشأت "مكتب تطوير هوكايدو" بمعونة فريق من الخبراء الأمريكيين برئاسة Horace Capron حيث نجحت زراعة نبات الخروع وبعض حشائش "السفانا" وأصبحت مراعي جيدة وبلغ عدد المستوطنين فيها (١٨٦٩-١٨٨١) زهاء ٣٩١.٢٤٠. سيطرت روسيا على جزر الكوريل وسخالين أثناء الحرب العالمية الثانية ولا زالت. وهي موضع مطالبة اليابان بها.

W.W. Lockwood, The State and Economic Enterprise in Modern Japan 1868-1935, Dulea Univ. Press, 1955, pp581-582.

رشاد، ص ص ١٠١-١٠٠، محمد السيد سعيد، ص ١٠٢ (53)

Reischauer, Japan The Story, op. cit, p73. (54)

محمد السيد سعيد، ص ص ١٠١-١٠٢.

نقلًا عن البعاج، مصدر سابق، ص ٣٧ (55)

Beasley, The Modern History, op. cit, pp98-99. (56)

رشاد، ص ١٠٨.

Reischauer, The Origins, op. cit, p29. (57)

رؤوف عباس حامد، الأصول الثقافية لنهضة اليابان الحديثة، المجلة المصرية التاريخية، مجلد ٢٣، ١٩٧٦، ص ص ٢٤١-٢٤٣.

Reischauer, The Origins, op. cit, pp29-30. (58)

Fairbank and others, op. cit, p512, Sansam, A History of Japan, op. cit, pp221-227. (59)

تيدمان، ص ص ١٠٢-١٠٧ (60)

نفس المصدر، ص ١٠٧ (61)

Walter Wallace McLaren, A Political History of Japan in the Meiji Era 1867-1912, N.Y, 1965, pp152-154, Fairbank and others, op. cit, pp535-536. (62)

Edwin O. Reischauer and Fairbank, East Asia: The Great Tradition, Boston, 1958 pp137-139. (63)

رؤوف عباس حامد، المجتمع الياباني في عصر مايجي، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٦٣.

Fairbank and others, op. cit, pp536-537, McLaren, op. cit, p161. (64)

تيدمان، ص ١٨، فوزي درويش، اليابان الحديث والدور الأمريكي، مصدر سابق، ص ص ١٠٣-١٠٤. (65)

Beasley, The Modern, op. cit, رؤوف عباس حامد، حركة المطالبة بالدستور، مصدر سابق، ص ص ٢٥٥-٢٥٩. (66)  
p95.

W.W. Lockwood, The Economic Development of Japan, N.J. 1968, pp498-501. (67)

البعاج، ص ٣٥، رؤوف، المجتمع الياباني، ص ص ١٥١-١٥٢.

Beasley, The Modern, op. cit, p95.

Lockwood, op. Cit, p341. T.C. Smith, Political Change and Industrial Development in Japan, pp21-24. (68)

(69) Beasley, The Modern, op. cit, pp98-99, ١٠١-٩٦ ص ص، رشاد.

(70) Fairbank and others, op. cit, p537, ١٠٠ ص، رشاد.

(71) Beasley, The Modern History, op. cit, p98, Fairbank and others, op. cit, p537.

(72) Reischauer, Japan The Story of Nation, op. cit, pp156-159.

(73) Beasley, The Modern History, op. cit, p125, 128.

تيدمان، ص ٢٦.

(74) Hugh, op. cit, pp131-133.

(75) Beasley, The Modern, op. cit, pp122-123.

(76) Ibid, p121.١٠٧ نقلاً عن درويش، ص

(77) Beasley, The Modern History, op. cit, pp124-125.

(78) Fairbank and others, op. cit, p538, Beasley, The Modern History, op. cit, p122.

(79) Fairbank and others, op. cit, p538.

(80) McLaren, op. cit, p178.

(81) Hugh, op. cit, pp141,

رشاد، ص ١٠٨. رؤوف عباس، التطور السياسي، السياسة الدولية، ع ٨٨، أبريل ١٩٨٧، ص ٨٢. Maruyama, op. cit, p136.

(82) Nathaniel Peffer, The Far East, A Modern History, Univ. of Michigan Press, 1958, pp140-144, Beasley, The Modern, op. cit, p125.

رؤوف عباس، حركة المطالبة بالدستور في اليابان ١٨٧٨-١٨٩٠، المجلة التاريخية المصرية، مج ٢٢، مطبعة الجيلاوي، القاهرة ١٩٧٥، ص ص ٢٦٢-٢٦٥. تيدمان، ص ٢٧.

Peffer, op. cit, pp144-145, Reischauer, Japan The Story, op. cit, pp139-140, Fairbank and others, op. cit, p539, Beasley, The Modern History, op. cit, pp122-123.

(83) Ibid, p122, Hugh, op. cit, pp196-197.

(84) Beasley, The Modern History, op. cit, p133.

(85) Hugh, op. cit, pp197-198.

(86) Fairbank and others, op. cit, pp540-541, Reischauer, The Origins of Tatarionism, op. cit, pp216-218.

(87) Beasley, The Modern History, op. cit, p131, Fairbank and others, op. cit, p541, Reischauer, The Origins, op. cit, p216, T. Walter Wallbank, and others, Civilization Past and Present, 7<sup>th</sup> ed., Dallas, 1976, p358.

(88) Quoted in, Beasley, The Modern History, op. cit, p131.

(89) Ibid, pp131-134, Fairbank and others, op. cit, pp540-541.

(90) Ibid, p541-542, Beasley, The Modern History, op. cit, p130, Reischauer, The Origins, op. cit, p216.

(91) Fairbank and others, op. cit, pp546.

(92) Ibid, pp544-545, Hugh, op. cit, p198, Reischauer, Japan The Story, op. cit, pp142-143.

(93) Fairbank and others, op. cit, p544, Peffer, op. cit, pp139-140.

تيدمان، ص ص ٣٦-٣٧.

### المصادر العربية والمعربة

١. أدوين أولد فانز ريشاور، اليابانيون، ترجمة ليلي الجبالي، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٩.

٢. آرثر تيدمان، اليابان الحديثة، ترجمة وديع سعيد، مراجعة علي رفاعة الأنصاري، مكتبة الأنجلو-مصرية، القاهرة، د.ت.

٣. بول، أ. بادان، الاقتصاد السياسي للتنمية، ترجمة فؤاد بليغ، مراجعة حامد ربيع، ط ٢، بيروت، ١٩٧١.

٤. دعد بو مهلب، اليابان من الشروق إلى السطوع "الجيوستراتيجية اليابانية المعاصرة"، بيروت، ١٩٩٤.

٥. تاغاي ميشو وميغال أورشا "محررين"، نهضة اليابان الحديثة، تعريب فواز خوري، بيروت ١٩٧٣.



٦. عبد الغفار رشاد، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٤.
٧. رؤوف عباس حامد، المجتمع الياباني في عصر مايجي، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٠.
٨. فوزي درويش، اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي، طنطا، ١٩٨٩.
٩. ك.م.بانيكار، آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢.

### المصادر الأجنبية

1. Beasley W.G. The Modern History of Japan. N.Y 1975.
2. The Meiji Restoration, Stanford. Univ. Press. 1972.
3. Bunce, W.K, Religions in Japan, Vermont 4<sup>th</sup> ed., 1960.
4. Fairbank, Reischauer, Craig, East Asia Tradition and the Transformation, Houghton Mifflin Boston, 1978.
5. Hane, M, Modern Japan. A Historical Survey Westview Press 1986.
6. Hall, J.W. Japan From Prehistory to Modern Times, N.Y, Dell Publishing Co. Inc., 1970.
7. Hugh, B. Japan Modern Century, New York, 1955.
8. Kiyoshi, I, A Modern History of Japan, The Meiji Restoration, Tokyo Univ. Press, 1951.
9. Kennedy M.D, Same Aspect of Japan and her Defence, London, 1943.
10. Lockwood, W.W, The State and Economic Enterprise in Modern Japan, Dulea Univ. Press, 1955.
11. Lockwood, W.W, The Economic Development of Japan, N.J. 1968.
12. McLaren, W.W. A Political History of Japan in the Meiji Era 1867-1912, N.Y, 1965.
13. Mouis I (ed) Thought and Behaviour in Modern Japanese Politics, London, Oxford Univ. Press. 1963.
14. Peffer Nathaniel, The Far East, A Modern History, Ann Arbor 1958.
15. Pyle, K.B, The Making of Modern Japan, Lexington, Mass D.C. Heath and Co, 1978.
16. Reischauer, E.O, Japan The Story of A Nation, N.Y: Alfred A. Knopf 1974.
17. The Origins of Totalitarianism in Japan, Boston, 1973.
18. Reischauer and Fairbank, East Asia: The Great Tradition, Boston, 1958.
19. Sansam, G.B. A History of Japan 1615-1867, Stanford Univ. Press, 1973.
20. The Western World and Japan, New York 1962.
21. Story, Richard, A History of Modern Japan, Penguin Books. 1968.
22. Sinia, Robert, In Search of the Modern World, New York, 1973.
23. Smith, T.C, Political Change and Industrial Development in Japan, Stanford Univ. Press 1955.
24. Takeuchi Tatsuji, War and Diplomacy In Japanese Empire, London, 1949.
25. Thayer N.P., How Conservatives Rule Japan, Princeton Univ. Press, 1969.
26. Wallbank, T.W. and others, Civilization Past and Present, 7<sup>th</sup> ed., Dallas, 1976.

### البحوث والمقالات

٢. رعوف عباس حامد، حركة المطالبة بالدستور في اليابان ١٨٧٨-١٨٩٠، المجلة التاريخية المصرية، مج ٢٢، مطبعة الجيلاوي، القاهرة ١٩٧٥.
٣. التطور السياسي في اليابان - السياسة الدولية، ع ٨٨، أبريل ١٩٨٧.
٤. الأصول الثقافية للنهضة اليابانية الحديثة ١٨٥٤-١٩٠٤، المجلة التاريخية المصرية، مج ٢٣، مطبعة الجيلاوي، القاهرة، ١٩٧٦.
٥. عبد الله الموسوي، دور التربية في نهضة اليابان، مجلة المجتمع العلمي العراقي، ج ١، مج ٤٥، ٢٠٠٠.
٦. محمد السيد سعيد، حول خصوصية الرأسمالية في اليابان السياسة الدولية، ع ٨٨، أبريل ١٩٨٧.

٧. هشام البعاج، تحليل البدايات الأولى للتجربة اليابانية، بعد نصف قرن من الهزيمة، آفاق عربية ت ١/٢/١٩٩٥.